الأحوال المعيشية
للشعب الفلسطيني في
الأراضي الفلسطينية المحتلة

الأمم المتحدة

الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أعد هذا النص
للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
وتحت إرشادها

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٥

المحتويات

	المفحة
مقدمة	١
أولا ـ الهياكل الاساسية المادية والارض وموارد المياه..	٣
الف ـ الارض والمستوطنات.....	٣
باء ـ موارد المياه.....	٩
جيم ـ السكان والاسكان.....	١٢
ثانيا ـ نظرة عامة على العوامل المؤثرة على احوال المعيشة.....	١٥
الف ـ الهيكل القطاعي للعمالة.....	١٦
باء ـ الزراعة.....	٢٢
جيم ـ الصناعة.....	٢٤
دال ـ التجارة والحالة النقدية.....	٢٦
ثالثا ـ تاثير الاحتلال الاسرائيلي في الحياة الاجتماعية للفلسطينيين.....	٢٨
الف ـ بعض الخصائص العامة.....	٢٨
باء ـ تقرير كاريه.....	٣٢
جيم ـ الحقوق النقابية في الاراضي المحتلة....	٣٤
دال ـ التعليم.....	٣٥
هاء ـ الاحوال الصحية.....	٣٩
رابعا ـ استنتاج.....	٤٣

المرفقات

الاول ـ خطط المياه الاقليمية لوادي الاردن.....	٥٥
الثاني ـ قائمة بالمؤسسات التعليمية التي اغلقت في الفترة من شباط/فبراير ١٩٨٣ و ١١٩٨٤.....	٥٦
الثالث ـ قرار الجمعية العامة ١١٠/٣١ "ظروف حياة الشعب الفلسطيني ".....	٥٩

مقدمـــة

لقد هزت الحرب العربية الاسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ الوضع القائم في الشرق الاوسط هزّا عنيفا ، وأسفرت عن احتلال اسرائيل لما تبقى من فلسطين التي كانت تحت الإنتداب ، بما في ذلك القدس الشرقية فضلا عن اراض مصرية وسورية .

وكان لضم اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة على اساس الامر الواقع أثر سلبي هائل على الحياة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية للسكان الفلسطينيين . اذ أسفر هذا الضم عن الركود الشامل في الاقتصاد الفلسطيني وإنفراط المجتمعات المحلية الفلسطينية ، وانتهاك حقوق الانسان الاساسية ، واستغلال واستنزاف الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة . كما كان هذا الضم دافعا الى النزوح الجماعي الفلسطيني الثاني . فاصبح نصف مليون فلسطيني "اللاجئين الجدد" الذين طردوا عنوة من بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية الاصلية . واخذت المستوطنات اليهودية مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ ، في الظهور طفرة واحدة كنبات الفطر في اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلّين * .

ومنذ ذلك الحين ، ما برحت مسألة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأحوال معيشة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة مسألة تقلق العديد من منظمات وهيئات عائلة الامم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، ما برح حسن حال الشعب الفلسطيني موضع تمحيص مستمر من قِبل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، المؤلفة من ثلاث دول اعضاء والمنشأة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) .

---

* تجدر الملاحظة ان احتلال اسرائيل لاراض مصرية وسورية في عام ١٩٦٧ هو ليس موضع نظر في هذه الدراسة .

وفي ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، اعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣٥ (د - ٢٤) بالبعد السياسي للمسألة واعلنت ان " مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف المقررة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ". ومن عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٣ ومرة اخرى في عام ١٩٧٤ ، اعلنت قرارات الجمعية العامة ان الاحترام الكامل لحقوق الفلسطينيين هذه " هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط " القرارات ٢٦٧٣ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٩٤٩ (د - ٢٧) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٢٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، عمدت الجمعية العامة التي اقلقتها انتهاكات الحقوق الاساسية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة الى اتخاذ القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الذي افاد في جملة امور بما يلي :

" واذ تشعر بقلق عميق بسبب عدم تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين حتى الآن ،

" واذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لاتزال تعرّض للخطر السلم والامن الدوليين ،

" ٣ - وتقرر إنشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تتكون من عشرين دولة عضوا تعيّنها الجمعية العامة في الدورة الحالية " ؛

وقد صيغت توصيات اللجنة المعنية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة الى ديياره بكل وضوح ونشرت على نطاق واسع .

أولا - الهياكل الاساسية المادية والارض وموارد المياه

ألف - الارض والمستوطنات

لاتزال الارض وموارد المياه تمثل الشغل الشاغل للسكان الفلسطينيين ، وهي عوامل رئيسية في تقييم احوال معيشة الشعب الفلسطيني . اذ تبلغ المساحة الاجمالية للاراضي المحتلة قرابة ٣٥٠ ٢ ميلا مربعا منها ٢٠٠ ٢ ميل مربع في الضفة الغربية و ١٥٠ ميلا مربعا في قطاع غزة . واستنادا الى المعلومات الاردنية ، ارتفع مقدار الارض الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية بتاريخ شباط/فبراير ١٩٨٥ الى ٥٢ في المائة من مجموع الارض . كما وضع ٤١ في المائة منها ، وهي مساحة تبلغ ٢,٥ مليون دونم* من اصل ما مجموعه ٥,٥ مليون دونم ، تحت سيطرة السلطات الاسرائيلية بوسائل مباشرة مثل اعلانها اراض اميرية ومنع استغلالها وتملّكها بوضع اليد ، وظل الباقي البالغ ١١ في المائة ، وهي مساحة تبلغ ٠٠٠ ٥٧٠ دونم ، خاضعا بصورة غير مباشرة للسيطرة الاسرائيلية عن طريق وسائل مثل حظر البناء والاستثمار واعلان الارض خاضعة لسلطة حماية الطبيعة[(١)] . وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ارتفع العدد الاجمالي المقدّر لمختلف انواع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة الى ٢٦٧ مستوطنة** .

وقد ادت عملية نزع الملكية وما رافقها من عوامل اخرى الى انخفاض في مقدار الاراضي المستخدمة من اجل الزراعة ، والى حد ما ، في المردود الزراعي لبعض السلع التي تنتج بصورة تقليدية في الاراضي المحتلة .

ونزع الملكية هذا منتشر على نطاق واسع ومستمر مما يعود بالضرر على احوال معيشة الفلاحين الفلسطينيين وقدرتهم على الاستمرار

---

* ١ دونم = ٠٠٠ ١ م^{٢} = ٠,٢٥ هكتار (تقريبا).

** تستند هذه المعلومات الى البيانات الواردة في الدراسة التي أعدتها شعبة حقوق الفلسطينيين بعنوان " المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس). طبيعتها وغرضها ، الجزء الثاني " .

في الزراعة ، وتدعمه المعلومات المقدمة الى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ومبيّن في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (A/39/591) . وكان أثر هذه التدابير على المزارعين الفلسطينيين والمجتمعات المحلية الفلسطينية شعورا حادا بعدم الاستقرار وبالتالي ترددهم في القيام باستثمارات طويلة الاجل لتحسين الارض .

وبالاضافة الى نزع ملكية الارض مباشرة ، بموجب قوانين الطوارىء والانظمة الاسرائيلية الراهنة ، شرعت السلطات في إدخال شرط على ترخيصات البناء مؤداه انه في حين يسمح للمتقدم بالطلب الفلسطيني ببناء بيت في الارض ، فان ملكية الارض التي يقوم عليها البيت لا تعود اليه . ويبدو أن هذا ينطبق بشكل رئيسي على الارض الحضرية ، وخاصة عندما تصر السلطات الاسرائيلية على ان الارض تندرج تحت فئة العقارات التي غاب مالكها(٣) .

وقد أسفرت ممارسة نزع ملكية الاراضي ومصادرتها التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية ، بالاضافة الى ممارساتها فيما يتعلق باستخدام موارد المياه ، عن تدهور كبير في انشطة الفلسطينيين الزراعية في الاراضي المحتلة . وتتباين المصادر المختلفة بشأن تقدير مجموع الاراضي المستثمرة والمصادرة عقاريا من أجل المستوطنات اليهودية * . بيد أنه هناك إجماع على ما يبدو على ان الانخفاض الحاصل منذ ١٩٦٧ في مقدار الاراضي التي يستثمرها المواطنون العرب هو كبير جدا .

---

* انظر ، على سبيل المثال ، شوكت محمود ، المياه والزراعة في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي (وزارة شؤون الاراضي المحتلة ،عمان ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢) الصفحة ٢ (٣١,٦ في المائة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٩) ؛ واميل ساحلية " التنمية الصناعية والزراعية في الضفة الغربية : المشاكل الاساسية " ، نشرة الدراسات الفلسطينية رقم ٤٢ ، شتاء ١٩٨٢ ، الصفحة ٦٤ (٢٧,٢ في المائة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣) .

وسبق لنائب رئيس بلدية القدس ميرون بنفنستي ان أدرج وناقش في تقرير[٣] مقدّم الى معهد المشاريع الامريكية الفئات التي استخدمتها السلطات الاسرائيلية لنزع ملكية الارض في الاراضي المحتلة حتى عام ١٩٧٩ . وقد صنفت تلك الفئات على النحو التالي :

(أ) العقار " الذى غاب مالكه " والذى تتصرف السلطات الاسرائيلية حياله كقيّم ؛

(ب) " املاك اميرية مسجلة " : والسلطة المحتلة (اسرائيل) تحل هنا محل الحكومة السابقة ، وهي الاردن أو الملك الاردني ؛

(ج) " الارض المطلوبة لاغراض عسكرية " : وهي ارض تبقى قيد الملكية ، وتدفع الحكومة العسكرية مالا مقابل استخدام الارض (حسب قول بنفنستي ، بنيت مستوطنات كثيرة فوق هذه الاراضي) ؛

(د) أراض مغلقة لاغراض عسكرية ؛

(هـ) " أراض يهودية " : وهي أراض كان يملكها اليهود قبل عام ١٩٤٨ ويديرها القيّم الاردني على عقارات العدو ؛

(و) أراض اشترتها هيئات يهودية (منظمات) ؛

(ز) أراض نزعت ملكيتها لاغراض الجمهور .

وما فتئت السلطات الاسرائيلية منذ عام ١٩٧٠ تنتهج سياسة جديدة تقوم على قانون الاراضي التركي القديم ، الذى يمكن بموجبه تحت ظروف معينة اعتبار أى أرض شاغرة ، مثل الجبال والامكنة الصخرية والحقول المليئة بالاحجار وأراضي الرعي ارض الموات (الارض البور) ، وفي وسع اى شخص يحتاج الى هذه الاراضي ان يقوم باستثمارها باذن من السلطات شريطة ان تؤول الملكية في نهاية الامر الى السلطان الذى تعتبر حكومة اسرائيل نفسها خليفة له[٤] . وفي عام ١٩٦٨ ،

"اوقفت " الحكومة العسكرية بالفعل " مؤقتا " جميع اجراءات تسوية الملكية (الامر العسكرى رقم ٢٩١) . وفي ذاك الوقت لم تتجاوز الاراضي التي " سوّيت " ملكيتها بالتحديد وأدرجت في السجل العقارى ثُلث الاراضي المحتلة . واستنادا الى رجاء شحادة[٥] ، تستطيع السلطات الاسرائيلية بواسطة الوسيلتين المذكورتين آنفا (وهما القانون التركي والامر العسكرى رقم ٢٩١) ان تنزع بالفعل ملكية اى عقار ترغب فيه .

ويتصل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية اتصالا وثيقا بالاستيطان الاستعمارى في هذه الاراضي . وقد خططت السلطات الاسرائيلية برنامج استيطان واسع النطاق يبدأ بجيوب زراعية عسكرية تليها مراكز صناعية حضرية . وعن طريق اقامة مراكز يهودية ترغم الفلسطينيين على التواجد في امكنة محدودة تحيط بها المستوطنات الجديدة ، أحدثت السلطة المحتلة تغييرات في الشكل الديموغرافي للمناطق المحتلة .

ويمكن تقسيم الاتجاهات في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بعد حزيران/يونيه ١٩٦٧ بشكل مبدئي الى ثلاثة مراحل ، وهي[٦] :

(أ) من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ؛

(ب) من ١٩٧١ الى ١٩٧٧ ، عندما كانت حكومة حزب العمل في السلطة ؛

(ج) من ١٩٧٧ الى الوقت الحاضر خلال فترة حكم حكومة الليكود وما بعدها .

ولا تشكّل هذه الفترات مراحل متميزة بل هي عملية مستمرة ؛ والفرق كامن في درجة التأكيد اكثر منه في تغييرات جذرية حاصلة في السياسة .

فقد اتسمت السنوات من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ بإنشاء عدد من المخافر الامامية العسكرية التي تعرف باسم " ناحل " ، والتي يقع معظمها في المناطق الحيوية استراتيجيا ، كخطوات امنية فضلا عن هدف الحفاظ على

../..

القانون والنظام في هذه المناطق . وفي عام ١٩٦٨ ، اقيمت ثلاثة مخافر شاحال في وادى الاردن (وهي محولا وكاليا وارغامان) . واقيم مخفر فتازائيل في عام ١٩٦٩ ، كما اقيمت اربعة مخافر (غليفال ومسوعا ويلتير ومعالي افرايم) في عام ١٩٧٠ . واقيم المخفر الامامي (شاحال) كفار داروم في قطاع غزة . وفي هذا الاثناء ، قامت وزارة الاسكان والتعمير بتشييد وحدات سكنية حضرية داخل المنطقة العربية المدمجة في مدينة القدس ، وهي القطاع العربي من القدس ، والقرى العربية المحيطة ، مور باهر وبيت صفافا ، والطور ، والرام والعيسوية وعناتا وكذلك المنطقة التي تقع حول المطار . وكان هناك وحدات قيد التشييد ، وخاصة في الحي اليهودى من المدينة القديمة ، ورامات اشكول والتل الفرنسي(٧) .

وبوجه الإجمال ، يبدو ان انشاء المستوطنات الاسرائيلية خلال هذه الفترة كان حسب خطة آلون التي قدمها السيد ايجال آلون ، الذى كان وقتها نائبا لرئيس الوزراء ، الى الحكومة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٦٧ والتي تضمنت تحديد نهر الاردن على انه " حدود " اسرائيل "الامنة " مع الاردن ، والتي تتمسك بشريط في وادى الاردن عرضه ما بين ١٥ و ٢٠ كيلومترا ويشتمل على السلسلة الاولى من الجبال غربي الوادى وبالسفوح الشرقية لجبل الخليل وبصحراء يهودا حتى البحر الميت ، والتي احدثت تعديلات طفيفة في الحدود في اماكن مثل اللطرون ومجموعة عصيون(٨) .

وبداية المرحلة الثانية في عام ١٩٧١ ، كان هناك دليل متزايد على ظهور سياسة بشأن المستوطنات . فقد أشارت الصحافة الى وجود لجنة وزارية لإستيطان الاراضي المحتلة ، كما صدرت تصريحات بهذا المعنى من قِبل وزراء الحكومة الاسرائيلية والقادة الاسرائيليين(٩) . وفي حين ان المستوطنات كانت تقام خلال هذه الفترة في المناطق ذات الاولوية المحددة في خطة آلون ، يبدو انه هناك اعتبارات اخرى أثّرت على تشكيل السياسة كما ذكر في بيان ألقاه في الكنيست في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٢ السيد اسرائيل غاليلي ، الوزير بلا وزارة ورئيس اللجنة الوزارية للإستيطان . اذ نقل عنه قوله ان الحكومة الاسرائيلية لم تحرم على نفسها أية منطقة من اجل المستوطنات اليهودية وان القيود

الوحيدة المفروضة على الإستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة هي قيود أدبية ليس إلاّ ، وان سياسة الإستيطان لا تتقرر بالامن وحده بل بالحق التاريخي ايضا إن لم يكن أولا[١٠] .

وبانتخاب حكومة الليكود في مطلع عام ١٩٧٧ ، كانت سياسات الإستيطان في الاراضي المحتلة تتأثر بقرارات معينة تتخذها الحكومة وخاصة " لتكثيف " وتدعيم المستوطنات المقامة سابقا ولمسارعة الخطى لإقامة مستوطنات جديدة[١١] . وفي حين ان حكومة الليكود استمرت في اقامة المستوطنات في المناطق ذات الاولوية التي حددتها حكومة حزب العمل ، فقد فتحت الاولى منها مناطق جديدة للمستوطنات تشمل شمالي الضفة الغربية والسفوح الغربية لتلال القدس وضواحي بعض المدن الفلسطينية مثل رام الله ونابلس وجنين ، ولم تقم الحكومة وحدها باقامة مستوطنات في هذه المناطق بل قامت بذلك ايضا مجموعات خاصة وعلى رأسها غوش أمونيم[١٢] .

وعند الحديث عن هذه الفترة من الزمن ، لابد من ملاحظة ان المنظمة الصهيونية العالمية قد تفتقت عن خطة اخرى ، وهي ما تسمى "بخطة دروبلس " (١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١) . اذ وضع ماتتياهو دروبلس ، وهو أحد زعماء ادارة الإستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ، " خطة " حكومية " كبرى " لتكثيف عملية إنشاء المستوطنات الجديدة بشكل جذري ولزيادة كثافة المستوطنات الموجودة ، مما يحوّل هذه الاراضي الى " مناطق استيطان متجانسة " وبالتالي الى مستوطنة من نوع القرية (كيريا) الكثيفة السكان .

وخلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ ، انشئت المستوطنات التالية : وادى الاردن ١٧ ، والقدس الشرقية ١١ ، وغزة ١١ ، والخليل ١٥ ، وبيت لحم ٨ ، ورام الله ١٧ ، ونابلس ٢١ ، وجنين ٥[١٣] . (انظر المرفق الاول والثاني والثالث) .

باء - موارد المياه

تعتبر المجتمعات الفلسطينية التي تسكن الضفة الغربية وغزة مجتمعات زراعية في معظمها . وتعد الارض والمياه عنصرين اساسيين لهما اهمية حيوية لديها . وقد اخضعت حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ موارد المياه في الضفة الغربية للسيطرة الاسرائيلية الكاملة . ولئن كانت موارد المياه في هذه المنطقة تفوق في وفرتها موارد المياه في معظم المنطقة المحيطة ، فان اغلبها يعتمد على سقوط الامطار . وفي هذا الصدد ذكر بنفينيستي :

"من الواضح أن مزارعي الضفة الغربية مضطرون الى اتباع الزراعة الانتشارية بدلا من الزراعة التكثيفية والى تطوير الفروع الزراعية التقليدية . وأدت ضرورة أن يقتصر اعتمادهم تقريبا على سقوط الامطار الى وضعهم تحت رحمة الظروف المناخية"(١٤) .

وللسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وضعت تلك الموارد ، منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، تحت المسؤولية المباشرة لادارة مخصصات المياه واجازاتها التابعة للجنة المياه الاسرائيلية * . وتولي اسرائيل اهمية كبرى لموارد المياه الكامنة في الضفة الغربية وتعتبرها مصدر قوة استراتيجية في سياسة المستوطنات الخاصة بها(١٥) . وفي عدد صحيفة الهامشمار الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، أوضح أمير شابيرا الصلة بين النوايا الاسرائيلية المتعلقة بمياه الضفة الغربية وموقفها السياسي من الضفة الغربية :

"أطلع خبراء المياه الاسرائيليون مؤخرا الدوائر السياسية العالية المرتبة عن مسألة احتمال أن تفقد اسرائيل

---

* تدير هذه اللجنة موارد المياه الاسرائيلية . ويحكم قانون المياه الاسرائيلي (١٩٥٩) العمليات التي يقوم بها مفوض المياه الاسرائيلي الذي يرأس اللجنة ويعمل تحت سلطة وزير الزراعة .

../..

، في إطار الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية (المقترح في اتفاقيات كامب ديفيد) ، السيطرة على موارد المياه الاساسية وحذّر (الخبراء) من وجود قيد مزدوج . وترى تلك الدوائر انه من غير المتصور ألا تُدرج اسرائيل في خطتهاللحكم الذاتي مواد تحول دون نشوء حالة تفقد فيها اسرائيل القدرة على تامين نفسها ضد احتمال أن تقوم العناصر المحلية المدعومة بتمويل أجنبي بضخ المياه من خلال الحفر العميق من مستودع المياه الجوفية في غربي السامرة الذى يوفر حوالي ثلث الاستهلاك الاسرائيلي من المياه ، والذى تتم تغذيته بمياه مصدرها مستجمع الأمطار في جبال السامرة"(١٦) .

وتستخدم المستوطنات الاسرائيلية موارد المياه المحدودة للضفة الغربية على حساب المزارعين العرب . وقد فرضت اسرائيل تدابير تقييدية صارمة من حيث تحديد استهلاك المياه بالنسبة للسكان الفلسطينيين بحيث لا يزيد عن المستوى الاقصى الذى استخدم في ١٩٦٧(١٧) ، ومما كان له تاثير مباشر وضار على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني . وفي الوقت نفسه ، تنشأ مستوطنات اسرائيلية باعداد متزايدة كل سنة ، وتستهلك كل مستوطنة زراعية ما متوسطه ٢٫٤ مليون متر مكعب من المياه في السنة(١٨) . كما قُيد حفر آبار الرى بشكل كبير في الضفة الغربية منذ سنة ١٩٦٧ .

وعلى أساس التقرير السابق للامين العام (A/38/282-E/1983/84 ، الفقرات ٤٤-٤٩) ، وتقريره الاخير المعنون "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" (A/39/233-E/1984/79 ، الفقرات ٥١-٥٤) ، والمصادر العربية(١٩) والمصادر الاسرائيلية(٢٠) ، تظهر الصورة الواقعية التالية لامدادات المياه واستهلاك المياه: في الوقت الذى تستهلك فيه اسرائيل حوالي ٧٠٠ ١ مليون متر مكعب في السنة ، يستهلك السكان العرب في الضفة الغربية حوالي مائة مليون متر مكعب (٨٦ مليون متر مكعب للرى ، و ١٤ مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي) وذلك من الامدادات المتاحة ، المقدّرة من حيث المبدأ بما يتراوح بين ٨٠٠ و ٨٥٠ مليون متر مكعب (٦٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية ، ٥٠ مليون متر مكعب مياه سطحية و ٢٠٠ مليون متر مكعب من

الاردن) . وتستهلك المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية (باستثناء القدس الرقية) حوالي ٣٦ مليون متر مكعب ، يستخدم معظمها في الري الغزير بالمياه في وادي الاردن (انظر المرفق الاول) .

ويمكن لمفوض المياه الاسرائيلي ، الذي يسيطر سيطرة تامة على امدادات المياه ومخصصات المياه ، أن يمارس سيطرته إما من خلال ميكوروت ، وهي شركة المياه الاسرائيلية ، و/أو من خلال تاهال ، وهي شركة تخطيط المياه من أجل اسرائيل ، أو مباشرة من خلال منح تصاريح للاشخاص أو لرابطات القرى لحفر آبار محلية . وحرمان السكان العرب الفلسطينيين تحت الحكم الاسرائيلي من الوصول الى المياه كمورد وطني مصاغ في بنيان ونمط قانونيين متوافقان مع استبعادهم من الوصول الى الارض كمورد وطني .

ووفقا للورقة التي أُعدت لتقديمها الى المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والتي عنوانها "النشاط الاقتصادي والوصول الى الموارد الوطنية : القيود القانونية على الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل" تؤدي الهياكل القانونية التي تنظم أنشطة ميكوروت وتاهال الى الاستبعاد الكلي الفعلي للمزارعين والفلاحين الفلسطينيين العرب ، الخاضعين للحكم الاسرائيلي ، من الوصول الى مياه الري . وتتصل جميع المستوطنات اليهودية الاسرائيلية بالشبكة الوطنية للامداد بالمياه الجارية ، وقامت شركة الكهرباء الوطنية بتزويدها تماما بالطاقة الكهربائية قبل أن تضع أول أسرة اسرائيلية مستوطنة أقدامها في المكان . وهكذا ، ترى شركتا ميكوروت وتاهال أن من واجبهما الوطني ضمان توفير المياه الجارية لكل بيت في كل مستوطنة يهودية اسرائيلية(٣١) .

وفي الوقت نفسه أدت زيادة الطلب على المياه في اسرائيل الى تزايد مصادرة موارد المياه الخاصة بالشعب العربي الفلسطيني . وفي هذا الصدد أبدى جيمي ليدرمان ، مراسل الاذاعة العامة الوطنية في القدس ، الملاحظات التالية في عدد صحيفة "ذي وول ستريت جورنال" الصادر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ،

../..

"تربط حاليا سلسلة من خطوط الانابيب الرئيسية ، التي دفعت ثمنها اسرائيل لتخدم المستوطنات الاسرائيلية والقرى العربية ، شبكة مياه الضفة الغربية بشبكة المياه الاسرائيلية . وأدى توافر المياه الى وجود طلب عليها . ونتيجة لنمو الطلب ، أصبح عرب الضفة الغربية "مستوردين" في النهاية للماء المنقول بالانابيب من اسرائيل" .

جيم - السكان والاسكان

زاد عدد السكان في الاراضي المحتلة زيادة كبيرة منذ سنة ١٩٦٧ نتيجة زيادة الخصوبة وإنخفاض الوفيات . وفي الضفة الغربية زاد عدد السكان من ١٠٠ ٥٨٣ نسمة في سنة ١٩٦٨ الى ٢٠٠ ٧٦٧ نسمة بنهاية سنة ١٩٨٣ . وزاد عدد السكان في قطاع غزة من ٨٠٠ ٣٥٦ نسمة في سنة ١٩٦٨ الى ٠٠٠ ٤٩٣ نسمة بنهاية سنة ١٩٨٣[٣٣] .

وعلى الرغم من زيادة السكان في الاراضي المحتلة زيادة كبيرة منذ سنة ١٩٦٧ فلم توضع أى ترتيبات مؤسسية على المستوى الرسمي لضمان توفير الاسكان الملائم للزيادة في عدد السكان من أجل التخفيف من حدة الازدحام السائد ، أو ضمان إقامة مساكن بدل المساكن المهدمة والمخربة . ولا توجد في الضفة الغربية خطط للاسكان العام ، أو أى مؤسسات مالية مدعومة من الحكومة من أجل تنمية الاسكان[٣٣] .

ويمثل الاسكان أحد الاحتياجات الاساسية للمعيشة المرضية في أى مجتمع . وفي عام ١٩٦٦ ، أُعلن عن الانتهاء من تشييد ٠٠٠ ٣٥٥ متر مربع من المساكن . وبعد حرب ١٩٦٧ هبطت حركة التشييد هبوطا شديدا ، فأوجد ذلك نقصا كبيرا في توفير المساكن . وأدى ذلك بدوره الى ارتفاع الايجارات ، وكان من المحتوم ، مع انخفاض مستويات الدخل ، أن تكون كثافة الاستخدام مرتفعة للغاية[٣٤] .

وقد يتسبب التأثير الطويل المدى لإنعدام اهتمام سلطات الاحتلال بتشييد المناطق السكنية بصفة خاصة وبانشطة التشييد بصفة عامة ، في زيادة خطورة النقص في الوحدات السكنية والمباني العامة .

ويتضح التناقض في الاسكان ومرافق المجتمع بشكل بيّن في القدس العربية المحتلة . ففي الوقت الذى بُنيت فيه عمارات جديدة داخلها وحولها مزودة بجميع أسباب الراحة الحديثة ، وبالطرق الممهدة وبالساحات الفضاء المكشوفة ، لم تجر تحسينات للمساكن والمرافق الاساسية في القطاع العربي من المدينة أو اقتصر ذلك على قدر قليل من التحسينات . وامتد هذا الاهمال أيضا الى الخدمات البلدية مثل جمع القمامة ، وتنظيف الشوارع ، والاضاءة العامة .

وفيما يتعلق بمستوى الاسكان ، فان المنازل في المستوطنات الاسرائيلية هي أفضل الى حد كبير من حيث البناء والتجهيز من تلك التي يشغلها الفلسطينيون . وبافتراض أن جميع المنازل المبنية حديثا في المستوطنات تضم مرافق مثل المطابخ والحمامات والمراحيض والمياه الجارية والكهرباء ، فيمكن اجراء تقييم لنقص تلك المرافق في منازل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الجدول التالي .

الجدول ١- مرافق الاسكان في الضفة الغربية وغزة ، ١٩٨١ (أ)

(النسب المؤية)

	الضفة الغربية			غزة		
	المجموع	القرى	المدن	المجموع	مخيمات اللاجئين	المدن
مطبخ خاص بالاسرة المعيشية	٧٢ر٢	٦٥ر٨	٨٦ر٤	٨٠ر١	٨٥ر٥	٧٤ر٨
لايوجد حمام	٤٩ر٣	٥٩ر٦	٣٦ر٣	٢٨ر٨	٤٨ر٩	٣٠ر٣
لايوجد مرحاض	١٤ر٧	٢١ر٥	٢ر٤	٢ر٣	(١ر٠)	(١ر٧)
مياه جارية في المسكن	٤٤ر٩	٢٩ر٣	٧٩ر٠	٥١ر٤	٢٩ر٧	٦٣ر١
كهرباء طول الوقت	٥٠ر٦	٣٦ر٩	٩٥ر٨	٨٨ر٥	٨٣ر٩	٨٩ر٣

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، ١٩٨٤ ، الصفحتان ٧٥٦ و ٧٥٧ ، الجدول ١٥/٢٧ .

(أ) لم تتوافر معلومات رسمية حديثة وقت كتابة هذه الدراسة .

لقد طُبق مفهوم التخطيط الاقليمي الاسرائيلي للمستوطنات الريفية ومراكز الخدمات الريفية والمدن الاقليمية مما أفاد في توفير الاحتياجات والخدمات الاساسية للمستوطنين الاسرائيليين . ومع ذلك لم يطبق نهج تخطيطي مماثل لتحسين أحوال معيشة السكان الفلسطينيين . وأدت نظم مختلفة الى الحد من قدرة المجتمعات الفلسطينية على تشييد مبان جديدة سواءكانت خاصة أو عامة ، ومنعت البلديات من تحسين الخدمات وتوفير المرافق الجديدة . ووضعت قيود عديدة على تحسين خدمات المياه وتوفير الكهرباء في حين زودت المستوطنات المجاورة بسخاء بسبل الراحة تلك .

ومن المتوقع أن تكون للاثر الناجم عن التناقض السابق الذكر والمستويات المختلفة في ظروف الاسكان بالنسبة للمستوطنين الاسرائيليين والسكان الفلسطينيين تاثيرات بعيدة المدى تتمثل في حرمان السكان المحليين في المنطقة وإصابتهم بإحباط وإقامة عداء بينهم وبين السكان الاسرائيليين اليهود في المستوطنات المجاورة ومن المعقول أن نفترض أن بعض أحداث العنف التي وقعت بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، والمسجلة في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، يمكن أن تُعزى جزئيا الى الاحباط الناجم عن المعاملة التفضيلية التي يحظى بها المستوطنون الاسرائيليون .

وقد جاء في تقرير الامين العام لسنة ١٩٨٤ عن "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، أن سلطات الاحتلال تواصل ما دأبت عليه من هدم المنازل وبذلك تعاقب عائلات المشكوك فيهم أو المدانين بإرتكاب أعمال عنف أو المشتركين في المظاهرات ، أو إلقاء الحجارة ، الخ ، الى المستوطنين الاسرائيليين والسلطات .

ثانيا - نظرة عامة على العوامل المؤثرة على أحوال المعيشة

تقتضي دراسة الهيكل الاقتصادي للاراضي المحتلة بعض التفهم للبيئة التي تمارس فيها الانشطة الاقتصادية . والسمة الرئيسية لهذه

البيئة تتمثل في الجهود المنتظمة التي تبذلها سلطات الاحتلال لدمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في اقتصاد اسرائيل باتخاذ تدابير مثل السياسات النقدية والضريبية ، والعمالة ، والانتاج الزراعي والصناعي ، والممارسات التجارية . وأسفرت السياسات التي اعتمدتها اسرائيل ونفذتها ، عن ظهور مستوى عال من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي في الاراضي المحتلة ، بما في ذلك اتجاهاته التضخمية ، مما أدى الى منع نشوء أحوال قد تفيد ، على الأجل الطويل ، السكان المحليين .

وبغض النظر عما ورد أعلاه ، فان عدم وجود تخطيط اقتصادي وبرمجة اقتصادية يؤثر أثرا عكسيا على تنمية الهيكل الاساسي الاقتصادي بأكمله . ويحرم الفلسطينيون ، بالاضافة الى ذلك ، من التحكم في الحالة النقدية والسياسات الضريبية للاراضي المحتلة .

وبما أن البيانات المفصلة عن الانشطة الاقتصادية في الاراضي المحتلة غير متوفرة أو لا يُعتمد عليها ، فلم يُبحث أدناه إلا بعض العوامل الاقتصادية فقط .

ألف - الهيكل القطاعي للعمالة

استنادا الى "المجموعة الاحصائية الاسرائيلية" لعام ١٩٨٤ ، هناك تراجع عام في مستوى العمالة خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي . فضلا عن أن اسرائيل قد استخدمت عددا متزايدا من العمال من الاراضي المحتلة . فبينما كان يعمل ٩ر١١ في المائة فقط من العمال الفلسطينيين في اسرائيل في سنة ١٩٧٠ ، ازدادت نسبتهم الى ٤ر٣٢ في المائة في عام ١٩٧٥ ، والى ٨ر٣٧ في المائة في عام ١٩٨٣ . وفي نفس الوقت تراجعت العمالة في الاراضي المحتلة من ١ر٨٨ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٢ر٦٢ في المائة في عام ١٩٨٣[٢٥] (انظر الجدول أدناه) :

الجدول ٣- استخدام العمال من الاراضي المحتلة ،
حسب مكان العمل ،١٩٧٠ - ١٩٨٣

السنة	اجمالي المستخدمين	المستخدمون في الاراضي المحتلة		المستخدمون في اسرائيل	
	بالالاف	بالالاف	نسبة مئوية	بالالاف	نسبة مئوية
١٩٧٠	١٧٣ر٧	١٥٣ر٧	٨٨ر١	٣٠ر٦	١١ر٩
١٩٧١	١٧٦ر٥	١٤٢ر٧	٨٠ر٦	٣٣ر٨	١٩ر٤
١٩٧٢	١٨٨ر٧	١٣٦ر٣	٧٢ر٣	٥٢ر٤	٢٧ر٨
١٩٧٣	١٩٤ر٧	١٣٣ر٤	٦٨ر٥	٦١ر٣	٣١ر٥
١٩٧٤	٢١٠ر٤	١٤١ر٧	٦٧ر٣	٦٨ر٧	٣٢ر٧
١٩٧٥	٢٠٤ر٩	١٣٨ر٦	٦٧ر٦	٦٦ر٣	٣٢ر٤
١٩٧٦	٢٠٥ر٨	١٤٠ر٩	٦٨ر٥	٦٤ر٩	٣١ر٥
١٩٧٧	٢٠٤ر٤	١٤١ر٤	٦٩ر٣	٦٣ر٠	٣٠ر٨
١٩٧٨	٢١٠ر٩	١٤٢ر٧	٦٧ر٣	٦٨ر٢	٣٢ر٧
١٩٧٩	٢١٢ر١	١٣٨ر٠	٦٥ر١	٧٤ر١	٣٤ر٩
١٩٨٠	٢١٥ر٧	١٤٠ر٦	٦٥ر٣	٧٥ر١	٣٤ر٨
١٩٨١	٢١٥ر٩	١٤٠ر١	٦٤ر٩	٧٥ر٨	٣٥ر١
١٩٨٢	٢٢٣ر٧	١٤٣ر١	٦٤ر٥	٧٩ر١	٣٥ر٥
١٩٨٣	٢٢٣ر٥	١٤٤ر٧	٦٣ر٣	٨٧ر٨	٣٧ر٨

المصادر :(١) لجميع السنوات عدا ١٩٧١ و ١٩٧٨ "المجموعة الاحصائية لاسرائيل" ١٩٨٤ ص ٧٦٣ الجدول ٣٠/٢٧ .

(٢) للسنتين ١٩٧١ و ١٩٧٨ ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "فلسطين : خيارات التنمية المطروحة" (TD/3/960)، تقرير من اعداد ب . ج . سادلر و ب . ابو كشك ، ١١ ايار/مايو ١٩٨٣ ، الجدول ١-٧ ، ص ٩ .

../..

ويتضح من الجدول أعلاه تراجع استخدام الفلسطينيين في اسرائيل خلال السنتين من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧ بسبب الكساد العام في اسرائيل مما يشير الى مساهمة العمال الفلسطينيين في نمو الاقتصاد الاسرائيلي والدور الذى يلعبونه "كمصدر" في أوقات الكساد . ومع ذلك ارتفع مؤشر العمالة مرة أخرى ارتفاعا كبيرا من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٣ .

وسجل أكبر تراجع في العمالة في مجال الزراعة ، حيث هبطت الى ٤٢ في المائة من نسبة العاملين في سنة ١٩٦٩[٣٦] الى ٣٨ في المائة في سنة ١٩٧٩ والى ٣٦٫٢ في المائة في سنة ١٩٨٣ . (للاطلاع على البيانات القطاعية للعمالة انظر الجدول أدناه) .

الجدول ٣ - استخدام العمال من الأراضي المحتلة حسب الفرع الاقتصادي المختار للعمل ، ومكان العمل ، ١٩٧٠-١٩٨٢ (في المائة)

السنة	مستخدمون في الأراضي المحتلة				المجموع	
	الزراعة	الصناعة	التشييد	فروع أخرى	في المائة	بالالاف
١٩٧٠	٣٨ر٧	١٢ر٨	٨ر٤	٣٩ر١	١٠٠ر٠	١٥٢ر٧
١٩٧١	٣٦ر٨	١٣ر٦	٥ر٦	٤٣ر٨	١٠٠ر٠	١٤٢ر٧
١٩٧٢	٣٣ر٥	١٣ر٩	٦ر٢	٤٦ر٤	١٠٠ر٠	١٣٦ر٣
١٩٧٣	٣١ر٣	١٥ر١	٦ر٤	٤٧ر٢	١٠٠ر٠	١٣٣ر٤
١٩٧٤	٣٣ر٨	١٤ر٠	٦ر٢	٤٦ر٠	١٠٠ر٠	١٤١ر٧
١٩٧٥	٣١ر٨	١٤ر٥	٧ر٣	٤٦ر٤	١٠٠ر٠	١٣٨ر٦
١٩٧٦	٣١ر٤	١٤ر٤	٨ر٢	٤٦ر٠	١٠٠ر٠	١٤٠ر٩
١٩٧٧	٣٠ر٥	١٤ر٢	٩ر١	٤٦ر٢	١٠٠ر٠	١٤١ر٤
١٩٧٨	٢٩ر٥	١٥ر٢	٩ر٥	٤٥ر٥	١٠٠ر٠	١٤٢ر٧
١٩٧٩	٢٨ر٠	١٦ر٨	١٠ر١	٤٥ر١	١٠٠ر٠	١٣٨ر٠
١٩٨٠	٢٨ر٤	١٦ر٣	٩ر٦	٤٥ر٧	١٠٠ر٠	١٤٠ر٦
١٩٨١	٢٦ر٣	١٦ر٠	١٠ر٧	٤٧ر٠	١٠٠ر٠	١٤٠ر١
١٩٨٢	٢٧ر٦	١٥ر٥	٩ر٩	٤٧ر٠	١٠٠ر٠	١٤٣ر٦
١٩٨٣	٢٦ر٣	١٥ر٨	١٠ر١	٤٧ر٨	١٠٠ر٠	١٤٤ر٧
	مستخدمون في اسرائيل					
١٩٧٠	٢٤ر٤	١١ر٦	٥٤ر٣	٩ر٧	١٠٠ر٠	٢٠ر٦
١٩٧١	٢٢ر٣	١٤ر٨	٥٢ر٣	١٠ر٦	١٠٠ر٠	٣٣ر٨
١٩٧٢	٢٣ر١	١٧ر١	٤٩ر٥	١٠ر٣	١٠٠ر٠	٥٢ر٤
١٩٧٣	١٩ر٣	١٨ر١	٥١ر٧	١٠ر٩	١٠٠ر٠	٦١ر٣
١٩٧٤	١٩ر١	١٧ر٥	٥٢ر٥	١٠ر٩	١٠٠ر٠	٦٨ر٧
١٩٧٥	١٤ر٣	١٨ر٤	٥٤ر٤	١٢ر٩	١٠٠ر٠	٦٦ر٣
١٩٧٦	١٥ر٤	١٩ر٧	٥٠ر٣	١٤ر٦	١٠٠ر٠	٦٤ر٩
١٩٧٧	١٦ر٢	٢١ر٣	٤٥ر٣	١٧ر٢	١٠٠ر٠	٦٣ر
١٩٧٨	١٦ر٨	٢٢ر٢	٤٤ر٨	١٦ر٢	١٠٠ر٠	٦٨ر٢
١٩٧٩	١٤ر٨	٢٢ر٨	٤٦ر٢	١٦ر٢	١٠٠ر٠	٧٤ر١
١٩٨٠	١٣ر٧	٢٠ر٩	٤٧ر٤	١٨ر٠	١٠٠ر٠	٧٥ر١
١٩٨١	١٢ر٧	١٨ر٢	٥١ر٠	١٨ر١	١٠٠ر٠	٧٥ر٨
١٩٨٢	١٢ر٨	١٧ر٧	٥٢ر٨	١٦ر٧	١٠٠ر٠	٧٩ر١
١٩٨٣	١٢ر٢	١٨ر٦	٥٠ر٤	١٨ر٨	١٠٠ر٠	٨٧ر٨

المصدر : (١) لجميع السنوات عدا ١٩٧١ و ١٩٧٨ المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، ١٩٨٤ ص ٧٦٣ الجدول ٢٧/٢٠

(٢) للسنتين ١٩٧١ و ١٩٧٨ ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " فلسطين : حسابات التنمية المطروحة " (TD/B/960) ، تقرير من اعداد ب. ج. سادلر و ب. أبو كشك ، ١١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، الجدول ١-٨ ص ١٠ .

إن السياسات المتعلقة بالاراضي والمياه ، والمرتبطة بسياسة الاستيطان من خلال تخفيض العمالة الزراعية في الاراضي ، لم تعدل هيكل العمالة فحسب بل غيرت أيضا التركيب الطبقي للمجتمع الفلسطيني حيث تحولت فئة كبيرة من هؤلاء الذين كانوا يعملـــون في الزراعـــة الى يـــد عاملة ماجورة(٢٧) ، أي الى طبقة عاملة صناعية لا تستخدم ، مع ذلك ، في التصنيع ، فهذا تعوقه سياسات الاحتلال المتعلقة بالاراضي والمياه والانتاج الزراعي والانتاج الصناعي والتجارة على حد سواء . ومن الظاهر أن الجدول أعلاه يؤكد هذه الحالة .

أما بالنسبة للصناعة ، فينبغي على المرء ملاحظة أن حصة العمالة الصغيرة في هذا القطاع يبين افتقار هذه المنطقة الدائم للتنمية . والسلطات الاسرائيلية تعيق الانتاج الطبيعي والانشطة التجارية ، في الاراضي العربية المحتلة اعاقة كبيرة ، عن طريق اغلاق المحلات التجارية واصدار الاوامر بهدم الورش الانتاجية ، دون إبداء سبب أحيانا ، والقيام بحملات لجباية الضرائب تستهدف المنشآت التجارية العربية ومؤسسات الانتاج وهي حملات وُصفت بأنها قاسية وضارة ، بصورة غير عادية ، ولان التأخر في دفع الضريبة قد أدى الى إغلاق الكثير من المنشآت التجارية(٢٨) .

إن أحد المفاهيم الاقتصادية الجديدة نسبيا والتي تعيرها اسرائيل أهمية أولية ، تتمثل في إنشاء ثلاثة أنواع من المناطق الصناعية أو المجمعات الصناعية داخل إطار الخطط الاسرائيلية لتصنيع الاراضي العربية المحتلة . ويتوقع أن يحل التصنيع المشاكل الاقتصادية وأن يسد حاجات السكان اليهود قبل كل شيء . ووفقا لما قاله م. بنفنيستي فان التصنيع " سيكون يهوديا لا عربيا "(٢٩) . ويتابع قائلا ان :

" السياسات الحالية للسلطات (الاسرائيلية) تتمثل في انشاء مصانع متطورة تقوم على كثافة رأس المال من أجل تحقيق هدفين هما : خفض حاجة المستوطنين الى السفر يوميا الى المدن الى حدها الادنى والحد من استخدام العرب "(٣٠) .

وان احدى السمات الخطيرة في مفهوم تصنيع الاراضي المحتلة تتمثل في أن المنشآت الصناعية ذات التكنولوجيا العالية المذكورة تكون عادة ذات صلة بالدفاع(٣١) . ويتضح ذلك في أن نصف مجموع العمال الذين يعملون في أوسع المجمعات الصناعية كمجمع معاليه أدوميم ، مثلا ، هم من العمال اليهود المستخدمين في المنشآت العسكرية(٣٢) . ووفقا لما تقول لنجوى مخول فان هناك تمنعا وتحيزا في استخدام الفلسطينيين في المنشآت الصناعية المتعلقة بالشؤون العسكرية . ويُستخدم العرب عادة في الاعمال الروتينية غير الحساسة وغالبا في الاعمال الخطرة .

وهناك سمة هامة أخرى للعمالة في الاراضي المحتلة وهي أن جزءا كبيرا من القوى العاملة تعمل في اسرائيل . وبالرغم من أن هذه الدراسة تتناول أحوال المعيشة داخل الاراضي المحتلة فان مشكلة اضطرار الفلسطينيين الى السفر الى مراكز عملهم في اسرائيل مشكلة ذات صلة مباشرة ووثيقة بالعمالة التي ينظر فيها . ولايزال هؤلاء العمال العرب من سكان الاراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل متضررين من نواح كثيرة تتصل بظروف عملهم بالمقارنة مع الفئات المماثلة من العمال الاسرائيليين .

ولا يتمتع العمال العاملون في اسرائيل بالامن الوظيفي . فهم يوظفون على أساس تراخيص عمل قصيرة الاجل ويعتمد استمرارهم في أعمالهم اعتمادا كبيرا على تقلبات الاقتصاد الاسرائيلي . وهم أول من يُستغنى عنهم في فترات الكساد ، وآخر من يُوظف في أيام الانتعاش الاقتصادي . كما انهم لا ينتفعون من استحقاقات البطالة . وكثيرا ما يسعى العمال المهرة وراء أعمال لا تحتاج الى مهارات لعدم توفر فرص ملائمة لمهاراتهم سواء في الاراضي المحتلة أو في اسرائيل(٣٤) .

ويجب على المرء ، لدى دراسته البيانات الخاصة بالعمال الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل ، أن يضع نصب عينيه الظروف التالية :

" أجبرت القيود والضغوط الممارسة على الفلسطينيين المقيمين في اسرائيل ، عددا كبيرا من بينهم على الهجرة

../..

للعمل مع ما يترتب على هذا النوع من العمل من تشتت . ان معظم المنشآت الصناعية قائمة في القطاع اليهودي مما يضطر العمال العرب الى السفر مسافات طويلة للوصول من قُراهم الى مراكز عملهم . وتقدر نسبة العمال الفلسطينيين الذين يسافرون للعمل في مراكز خارج قراهم ب ٧٠ في المائة تقريبا وتصل هذه النسبة الى ما يناهز الـ ٩٠ في المائة بين العمال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وخمسة وعشرين عاما "(٣٥)

باء - الزراعـــة

إن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة زراعي في الاساس . وتشكل الزراعة أكثر القطاعات أهمية وانتاجا . ومع ذلك ، هناك تراجع واضح في مجموع العمالة المتوفرة في هذا الفرع الاقتصادي منذ عام ١٩٧٠ وفقا لما أشير اليه أعلاه . وجاء في تقرير الامين العام لمنظمة العمل الدولية في دورتها الرابعة ما يلي :

" تزعم السلطات (الاسرائيلية) أن القطاع الزراعي في الضفة الغربية لم يتأثر من انخفاض اليد العاملة المستخدمة ، بدليل الزيادة المنتظمة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨١ في حصائل العمال الزراعيين وفي دخول أصحاب الملك على حد سواء إذ بلغت هذه الزيادة ٦ في المائة بالنسبة للفئة الاولى و ٨ر٥ في المائة بالنسبة للفئة الثانية . ومن ناحية أخرى فان المصادر العربية والمعلومات الصادرة عن جهات فلسطينية ، توجه الانتباه الى المصاعب التي تواجهها الزراعة في الاراضي المحتلة : أولا لأن الافتقار الى رأس المال والى مؤسسات الائتمان يجعل القطاع غير قادر على ادخال طرق معالجة المحاصيل القائمة على كثافة رأس المال ؛ وثانيا لأن المنتجات الزراعية للاراضي المحتلة لا تنعم بحرية الوصول الى السوق الاسرائيلية بينما لا يوجد أي عائق يمنع المنتجات الاسرائيلية من إغراق السوق المحلية "(٣٦) .

../..

وذكرت المصادر الفلسطينية العوامل الاخرى التالية بوصفها عوامل تعيق تنمية هذا القطاع الحيوي ، وهي :

- مصادرة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لمناطق واسعة من الاراضي واستعمالها لإنشاء مستوطنات اسرائيلية ؛

- تحكّم السلطات الاسرائيلية بموارد المياه الفلسطينية واستعمالها لسد حاجات المستوطنات الاسرائيلية . وفي الوقت نفسه تقييد السلطات الاسرائيلية استهلاك الفلسطينيين للمياه للاغراض الزراعية والصناعية أو المنزلية . وكما يكتب بنغنيستي ، " ان اضطرارهم (أي المزارعين الفلسطينيين) الى الاعتماد على مياه الامطار اعتمادا شبه كلي يضعهم تحت رحمة الظروف المناخية "(٣٨) ؛

- إعادة بناء هيكل القطاع الزراعي الفلسطيني قسرا بحيث يلائم متطلبات الصناعة الاسرائيلية ، دون اعتبار الاحتياجات المحلية . حتى أن زراعة القمح ذاتها ، وهي المادة الفلسطينية الرئيسية ، تحظى بالتثبيط ؛

- يرغم المزارعون الفلسطينيون على تسليم حصائل صادراتهم وأخذ ما يقابلها بالشاقل الذي تتدهور قيمته باستمرار ؛

- يمنع المزارعون الفلسطينيون من تصدير انتاجهم من الحمضيات الى بلدان أوروبا الغربية خشية منافستها للصادرات الاسرائيلية من الحمضيات ؛

- ادت السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة الى توقف انشطة التعاونيات الزراعية الفلسطينية توقفا شبه كامل . وتمنع السلطات الاسرائيلية التعاونيات من الحصول على أية اعانة مالية ؛

- وختاما ، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية إنشاء كلية للزراعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

جيم - الصناعة

ليست الصناعة قطاعا قياديا في اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة . ولم يتغير هيكلها تغيرا ملموسا خلال فترة الاحتلال ، فهي مازالت تتميز بمؤسساتها الصغيرة وبمستواها المنخفض لمجموع الرأس مال (الرسملة) والتكنولوجيا فضلا عن تفوق عدد الآلات اليدوية والمعدات اليدوية فيها . ان معظم المنشآت الصناعية صغيرة في حجمها الامر الذي يرجع جزئيا الى انها كانت تخضع قبل عام ١٩٦٧ لادارة بلدين مختلفتين وتدار وفقا لأولوياتهما الاقتصادية الوطنية(٣٩) ويتضح تفوق عدد المؤسسات الصغيرة من خلال الحقائق التالية : ففي سنة ١٩٧٩ كانت ٣٠٥ مؤسسة فقط من أصل ٥٤٠ ٣ مؤسسة تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص ، بينما كانت ٦٥ مؤسسة فقط تستخدم أكثر من ٢٠ شخصا(٤٠) .

ان المنشآت الصناعية ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، العاملة في انتاج المنسوجات والملبوسات ، والخشب ومنتجاته ، والمعادن الاساسية والمنتجات المعدنية والجلود ، هي السائدة في الهيكل الصناعي القائم . فمنذ عام ١٩٦٧ لم يسجل اي تطور ملموس في صناعات الضفة الغربية وقطاع غزة . فضلا عن انه كما يقول ب. ج. سادلر و ب. أبو كشك "لم يكن هناك اي تصنيع حقيقي منذ عام ١٩٦٧"(٤١) . ويلاحظ السيد بنفينستي أن :

"مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي سقطت من ٩,٠ في المائة في عام ١٩٦٨ الى ٨,٢ في المائة في سنة ١٩٧٥ والى ٦,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ... وكانت الانتاجية محسوبة بالقيمة المضافة بالنسبة للعامل الواحد في القطاع الصناعي ، اقل من نصف القيمة المضافة بالنسبة للعامل الواحد في القطاع الزراعي في عام ١٩٨٠ .

"ويقدر النمو في القيمة المضافة بمعدل سنوي متوسط يصل الى ٤,٥ في المائة بالمقارنة مع متوسط النمو الذي يبلغ ٧ في المائة في الصناعة الاسرائيلية و ٨ في المائة تقريبا في الصناعة الاردنية"(٤٢) .

وتساهم السياسة الاسرائيلية التي تهدف الى انشاء المجمعات الصناعية المذكورة أعلاه في الضفة الغربية ، في تجريد الفلسطينيين من أراضيهم . ولقد انشئت ستة مجمعات لغاية سنة ١٩٨٢ وهي : معالية أودميم ، وبركار ، وكارناي شومرون ومعالية افراثيم ، وكريات اربع ، وشاكد (مجموعها ٢٦٠ ١ دونما) . وهناك خطط لانشاء سبعة مجمعات اضافية (بمساحة اجمالية قدرها ١٠٠ ١٥ دونمات) في الضفة الغربية المحتلة لغاية عام ٢٠١٠(٤٣) . وتتطلب هذه السياسات تمويلا واسع النطاق تقوم الحكومة بتوفيره فورا لهذه الاغراض .

تقوم هذه المجمعات على مساحة نصف قطرية تبعد خمسة عشر ميلا من الحزام الصناعي الاسرائيلي (اسدود - خضيرة) . وتتوفر فيها الشروط اللازمة للحصول على أعلى مستويات المساعدة بالرغم من المسافة القصيرة التي تفصل بينها وبين المناطق الصناعية القائمة والتي لا تحصل على أية مساعدة والانتقال الى المجمعات الصناعية في الضفة الغربية ، تجعل من حق المقاولين ليس فقط الحصول على تمويل ضخم ، بل تجعل من حقهم أيضا بيع ممتلكاتهم القديمة في المدينة بربح كبير والحصول بالمجان على قطعة أرض ذات هيكل أساسي عمراني رفيع"(٤٤) .

ولقد عانى القطاع الصناعي الفلسطيني من قبل ومازال يعاني الآن من منافسة المنتجات الاسرائيلية المفروضة عليه دون انصاف ، فضلا عن معاناته من سياسات السلطات الاسرائيلية التي تستهدف تشجيع انتاج السلع الرخيصة التي تحتاج الى يد عاملة مكثفة لسد احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي وتشكل مواد البناء الصادرات الرئيسية من الاراضي المحتلة الى اسرائيل . فتشتري المؤسسات الاسرائيلية المنتجات التي يصنعها الحرفيون الفلسطينيون في القدس وبيت لحم ، وتصدرها من ثم الى الخارج باسم اسرائيل . وتصل نسبة صادرات الاراضي المحتلة من المنتجات الصناعية (مجموع - الضفة الغربية وقطاع غزة) الى اسرائيل ، الى ما يناهز ثلث الواردات من اسرائيل الى الضفة الغربية وقطاع غزة . واستنادا الى الاحصائيات الاسرائيلية تقدر القيمة الاجمالية للبضائع الصناعية المستوردة من اسرائيل الى الضفة

الغربية وقطاع غزة بمبلغ ٢١٤,٥ ٢٥ مليون شاقل في سنة ١٩٨٢ (٨,٤١٠ ٢٠ من الملايين بالنسبة للضفة الغربية و ٩٠٢,٧ ١٤ مليون بالنسبة لقطاع غزة) ، بينما بلغ مجموع السلع المصدرة الى اسرائيل في السنة نفسها ٢٤٥,٦ ١٢ مليون شاقل فقط(٤٥) .

كما هو الحال في قطاعات الانتاج الاخرى ، لا يوجد تخطيط أو برمجة طويلة المدى لاعادة تنظيم القطاعات الصناعية وانعاشها لكي تلبي طلب سكان الاراضي المحتلة من المنتجات الصناعية ، أو ايجاد سوق لتصدير المنتجات . ومن المتوقع أن يسود هذا الوضع مادامت القيادة المحلية في القطاع الصناعي تمتنع عن توجيه التنمية الصناعية ومادامت لا تتوفر المؤسسات المحلية القادرة على سد الحاجات التكنولوجية والتجارية والمالية المتعلقة بتلك القطاعات(٤٦) .

دال - التجارة والحالة النقدية

لم تكن هناك تجارة قائمة بين الاراضي الفلسطينية المحتلة واسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . وكانت المنتجات الزراعية السلعة التصديرية الوحيدة المبيعة الى البلدان العربية في المنطقة . وكانت الاراضي الفلسطينية المحتلة تستورد سابقا السلع المصنعة في البلدان النامية في حين أدت البلدان العربية المجاورة دور السوق التصديرية الرئيسية للمنتجات الزراعية ذات الجودة العالية التي تنتجها هذه الاراضي .

وبعد احتلال عام ١٩٦٧ ، تغيرت التجارة بين الاراضي الفلسطينية والعالم الخارجي تغيرا عنيفا وأعيد تشكيلها . وتجري حاليا معظم العمليات التجارية عن طريق اسرائيل وتخضع لرقابة السلطات الاسرائيلية كما يشير الى ذلك مادلر وأبو كشك :

> ان امتصاص الاقتصاد الاسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني على نحو تدريجي له أثره ، ويعزى ذلك الى حد كبير الى ان التجارة الاسرائيلية هي في الواقع إما تجارة سلع تنتج في

فلسطين وتباع الى الوكلاء الاسرائيليين ، أو تجارة سلع تصنع جزئيا في فلسطين ويتم صنعها للسوق العالمية في اسرائيل . وقد ترتب على العديد من القيود والتوجيهات التي فرضها التشريع الاسرائيلي قيام عدد كبير من العمال الفلسطينيين بالسفر يوميا الى اسرائيل للعمل .

"ولان الشعب الفلسطيني لا يملك رقابة سياسية على النظامين النقدي والمالي فهو عاجز عن التاثير في سعر الصرف الذي يتم التلاعب فيه بمهارة من أجل خدمة أغراض ضعيفة الصلة بتنميته بل انها على الارجح ضارة به . وليس للشعب الفلسطيني تاثير على التعريفات والاعانات المالية التي تؤثر في التدفقات التجارية التي تتم بينه وبين اسرائيل أو بينه وبين العالم الخارجي . فالاراضي المحتلة هي الان سوق لقطاعات الانتاج الاسرائيلية وليست اقتصادا منفصلا يتعامل مع اقتصاد مجاور على قدم المساواة"(٤٧) .

وباستثناء اسرائيل والاردن ، فان التجارة بين الاراضي المحتلة والعالم الخارجي منعدمة فعليا . ورأى سادلر وأبو كشك في المسألة هو التالي :

"يبدو حجم المنتجات الزراعية ضئيل جدا في قائمة الصادرات الى اسرائيل بسبب النسبة العالية التي تمثلها المنتجات الزراعية في ناتج اسرائيل . وقد شجع ذلك اسرائيل على انتهاج سياسة تقييدية فرضتها على الواردات الزراعية من الاراضي المحتلة . وعلاوة على ذلك ، فان انعدام القاعدة الصناعية والسياسات التقييدية المفروضة على تنمية الصناعة المحلية لم تسمح بتطوير امكانيات تصديرية بديلة . وفي الواقع تبرز احتياجات الصناعة بوجه خاص في التجارة بين الاراضي المحتلة واسرائيل التي تزود هذه الاراضي بما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من احتياجاتها من الواردات . والاراضي المحتلة هي الان سوق غاية في الاهمية للمنتجات الاسرائيلية"(٤٨) .

والظاهر أن الجانب الوحيد من جوانب الحياة الاقتصادية في الاراضي المحتلة الذي لا تعتمد اعتمادا كليا على الاقتصاد الاسرائيلي هو النظام النقدي . ففي فترة ما بعد ١٩٦٧ غلقت اسرائيل فعليا جميع المصارف التي كانت مندمجة في المصارف المصرية في غزة وفي المصارف الاردنية في الضفة الغربية ، واستعاضت عنها بمصارف اسرائيلية . وأصبح الشاقل الاسرائيلي وحدة التبادل الرئيسية في حين ظل الدينار الاردني العملة المتداولة في الضفة الغربية ، ونظرا لانه قوي ومستقر نسبيا فهو عملة مفضلة . ورغم ان العلاقة بين العملتين منظمة رسميا ، فهناك سوق عملة غير رسمية مكونة من وكالات لتبادل العملة تقوم بدور الوسيط لدى المصارف الاردنية في عمان .

وانعدام نظام مصرفي مناسب والقيود التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على الاستثمارات الواردة من الاردن لها آثار ضارة على مستوى النشاط الاقتصادي ، كما انها تخنق اقتصاد الضفة الغربية . وفي رأي انطوان منصور ، فان الحالة النقدية الراهنة تتسم بصفتين هما انعدام التكامل بالاضافة الى وجود عنصر التدمير (٤٩) .

ثالثا - تاثير الاحتلال الاسرائيلي في الحياة الاجتماعية للفلسطينيين

الف - بعض الخصائص العامة

تأثرت ظروف معيشة سكان الاراضي المحتلة تأثرا عميقا بمختلف اجراءات الاكراه والتقييد التي تفرضها السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية للفلسطينيين وبمستقبلهم وتطلعاتهم وبيئتهم الثقافية . وقد تسببت سياسات وممارسات سلطة الاحتلال ، المجسدة في كثير من الاوامر العسكرية التي بلغ مجموعها أكثر من ٩٧٥ منذ بداية الاحتلال ، في العديد من التغييرات في طراز حياة الاسر الفلسطينية (٥٠) .

وأدت مصادرة الاراضي الخاصة والعامة والتقييدات المفروضة على استخدام المياه للاغراض الزراعية للفلسطينيين الى احساس عميق

بعدم الاطمئنان والى التشبيط عن مواصلة نمط العيش الريفي التقليدي . واضطر بالتالي بعض أعضاء الأسر الى التماس العمل مقابل أجر في المستوطنات المجاورة أو داخل اسرائيل ، وعلاوة على ذلك ، اضطر بعض الفلسطينيين الى العمل في أماكن بعيدة ، مثل دول الخليج ، لاعالة أسرهم (٥١) .

ولايزال الاسرائيليون يواصلون هدم المنازل في اطار "التنظيمات الدفاعية (للطوارىء)" لسنة ١٩٤٥ . فقد اعتمدت الحكومة الاسرائيلية نفس التنظيمات الدفاعية ، بتغيير بعض عباراتها مع الاحتفاظ بجوهرها . كما يمكن ملاحظة حالات السجن والاحتجاز دون محاكمة . ويلجأ الاسرائيليون الى ترحيل الفلسطينيين لاسباب سياسية ولغيرها من الاسباب (٥٢) .

لقد جاء في تقرير الامين العام لسنة ١٩٨٣ المعنون "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" انه :

"كثيرا ما ترد أنباء عن حالات من المضايقة الفردية . فقد تعرّض مزارعون فلسطينيون للتهديد أو الازعاج ، بينما كانوا يعملون في أراضيهم ، من قبل مستوطنين ادعوا أن الارض ملك للمستوطنات . واقتلعت أو اتلفت أشجار الفاكهة في أراض خاصة . وحاول مستوطنون مسلحون الاستيلاء على بيوت يقطنها عرب ، وهاجموا بعض السكان ، بل قاموا أحيانا باختطافهم ، وخاصة منهم الطلاب والشبان ، بدعوى انهم قد شاركوا في مظاهرات" (٥٣) .

وترمي السياسة الحالية للسلطات الاسرائيلية الى اقامة المستوطنات في مجموعات كثيفة على مقربة من المجتمعات الفلسطينية . ويؤدي ذلك الى زيادة التوتر بين الفلسطينيين والمستوطنين الاسرائيليين . وكان التوتر على أشده وبلغت حوادث المجابهة أقصى عددها في منطقتي الخليل ونابلس حيث تضم المستوطنات الاسرائيلية أعضاء من جماعات دينية متطرفة (٥٤) .

../..

ويتجاوز المستوطنون الاسرائيليون سلطاتهم أثناء القيام بدور "حافظي القانون والنظام" ، بدعم من السلطة العسكرية التي تدير الاراضي ، ويضايقون ويرهبون الفلسطينيين فرادى وجماعات .

"وأثر السماح للمستوطنين الاسرائيليين بحمل الاسلحة والاشتراك في حفظ القانون والنظام تأثيرا مباشرا على الانشطة اليومية المعتادة للفلسطينيين . ويفيد سكان الضفة الغربية الذين يزورون عمان ، والذين التقى بهم الخبراء الاستشاريون ، ان شوارع القرى والمدن الفلسطينية تتحول الى شوارع مهجورة بعد هبوط الليل ، حيث يلزم الناس منازلهم ، خشية ان يخرجوا فتحتك بهم دوريات المستوطنين المسلحين أو الشرطة أو أفراد الجيش ، وتطلب منهم ابراز أوراق هويتهم وتوجه اليهم أسئلة لا تنتهي . ويكفي مجرد وجود مجموعة من المستوطنين المسلحين في أحد الاسواق أو في دورية لكي يخشى الفلسطينيون أي التقاء بهم مهما كان سلميا . وعلى حين ان المستوطنين الاسرائيليين لهم حرية التحرك كما يحلو لهم ويستطيعون متابعة اهتماماتهم الاجتماعية والثقافية بلا أية موانع ، فان الفلسطينيين يتعرضون كثيرا لحظر التجول . وأدت ضرورة الحصول على اذن من سلطات الاحتلال لعقد اجتماعات ، وهو اذن كثيرا ما يرفض منحه ، وما يمارس من رقابة دقيقة على أنشطة المؤسسات والمنظمات الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، الى زيادة تقليص الانشطة الاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين"(٥٥) .

ومازالت تحركات الفلسطينيين في وطنهم مقيدة . فحظر التجول المتكرر يفرض من وقت لآخر على المدن والقرى ومخيمات اللاجئين العربية ، مما يعطل الحياة والانشطة اليومية للسكان . ويعطل هذا الأمر القيام بالانشطة في مجالات التجارة والسفر الى العمل (بما في ذلك أماكن العمل في اسرائيل) والحضور الى المدارس وأداء الواجبات الدينية . وقد أصدرت الحكومة العسكرية للضفة الغربية أوامر عديدة في ظرف فترة وجيزة ، بوضع رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية وغيرهم من الشخصيات العامة تحت الاقامة الجبرية في مدن اقامتهم أو في بيوتهم .

أما فيما يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية المتكررة للطقوس والشعائر الدينية للفلسطينيين ، فقد خلص تقرير الامين العام لسنة ١٩٨٤ عن "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" الى ما يلي :

"وفي السنوات الاخيرة زاد التدخل في الاماكن الدينية والشعائر الدينية واتسع نطاقه . كما نشرت على نطاق واسع أخبار الحوادث العديدة التي شملت المسجد الاقصى في القدس ، وكان آخرها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ عندما اكتشف مخبأ للقنابل اليدوية والمتفجرات في مقبرة اسلامية متاخمة للمسجد وكان حرّاس المسجد قد اكتشفوا ايضا سلالم وحبالا تتدلى على الجدار . وكانت مغارة الانبياء في الخليل من الاماكن المقدسة الاخرى التي كانت مسرحا لمجابهات متكررة بين المسلمين الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين . فقد سمح لليهود بدخول المغارة والاجتماع لاقامة الصلوات وفي تلك الاوقات كان على المسلمين العرب أن يبتعدوا عنها . والواقع ان دخول المسلمين المغارة قد تقلص بالتدريج . وقد جاء في صحيفة هآرتز الصادرة في ١١ ايلول/سبتمبر وصحيفة الفجر الصادرة في ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ان الادارة المدنية في الضفة الغربية فرضت قيودا على المصلين المسلمين أثناء الاعياد اليهودية (رأس السنة اليهودية ويوم الغفران وعيد الاكواخ (سوكوت) وعيد فرحة التوراة) وكلها تقع في فترة مدتها ثلاثة اسابيع في شهر ايلول/سبتمبر" (٥٦) .

لقد تم الابلاغ على نطاق واسع ، خلال فترة الاحتلال ، عن عدد من الاعتداءات على الاماكن الدينية الاسلامية والمسيحية . وقد نسبت هذه الحوادث الى جماعات اسرائيلية مثل ما يسمى جماعة "الارهاب ضد الارهاب" التي ظهرت في القدس والاراضي المحتلة بقصد مضايقة الفلسطينيين وتخويفهم وارهابهم ، ثم حملهم على مغادرة مقار سكناهم (٥٧) .

وكانت مخيمات اللاجئين أهدافا متكررة للمصادمات من جانب المستوطنين وأفراد الجيش الاسرائيليين الذين كثيرا ما يتهمون ساكني

../..

المخيمات بالاشتراك في جميع أنواع القلاقل والمظاهرات ، وقد ورد في نفس التقرير :

"وكانت أشد الصادمات خطورة في المخيمات التي وقع عليها الاختيار في الخطط التي تعدها حكومة اسرائيل لنقل اللاجئين مثل مخيمي الدهيشة والجلزون" (٥٨) .

باء - تقرير سارب

نظرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة في تقريرها الاخير في ما يسمى "تقرير كارب" الذي أعدته لجنة التحقيق الخاصة التي شكلتها وزارة العدل الاسرائيلية للتحقيق في أعمال لجان الامن الاهلية للمستوطنين اليهود ضد العرب وتطبيق القانون في الضفة الغربية المحتلة . وقد شكل امحق زمير النائب العام الاسرائيلي هذه اللجنة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، استجابة الى عريضة قدمها الى مكتب النائب العام ١٤ استاذ قانون من جامعة تل ابيب ومن الجامعة العبرية في شهر تموز/يوليه ١٩٨٠ . وقد أعربت العريضة عن القلق ازاء حالة تطبيق القانون في الاراضي المحتلة وذكرت عدة أمثلة عن أعمال العنف التي اقترفها المستوطنون الاسرائيليون ضد السكان الفلسطينيين . ورأست اللجنة السيدة يهوديت كارب ، نائبة النائب العام .

وواجهت اللجنة خلال القيام بتحقيقاتها عقبات عديدة وعدم تعاون من جانب بعض المسؤولين في الحكومة العسكرية وفي الشرطة . وعلاوة على ذلك ، كتبت صحيفة جيروساليم بوست يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٨٤ انه خلال الفترة قيد النظر في تقرير كارب ، كانت قوات الدفاع الاسرائيلية قد أمرت المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بالا يتعاونوا مع الشرطة المدنية اثر الحوادث التي تم خلالها اطلاق النار على السكان العرب . وقدم التقرير ، في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٣ ، الى النائب العام والى وزراء العدل والداخلية والدفاع والى الشرطة . ولم تنشر تفاصيل هذا التقرير حتى شباط/فبراير ١٩٨٤ .

../..

وللتقرير اهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي نظرا لانه كشف النقاب ، في وثيقة اسرائيلية رسمية ، عن عديد من الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الانسان للفلسطينيين في الضفة الغربية من جانب المستوطنين اليهود . وقد نشرت صحيفة هآرتز ، يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ :

"ان الحكومة اعتمدت بالاجماع قرارا يقضي بأن من ينتهك القانون في الاراضي يكون عرضة للعقوبات التي ينص عليها القانون ، وان تطبيق القانون والمحافظة على الامن العام في الاراضي من واجبات قيادة قوات الدفاع الاسرائيلية بمساعدة الشرطة وغيرها من هيئات الامن ، وذلك في اجتماع لمجلس الوزراء عقد في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، عشية تقديم التقرير الذي أعدته يهوديت كارب نائبة النائب العام الى لجنة القوانين في الكنيست والى الوزراء" .

وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، نشر أخيرا تقرير كارب . وقد حررت هذا التقرير المتكون من ٢٣ صفحة لجنة رأستها يهوديت كارب نائبة النائب العام وتألفت من وكيل دائرة القدس والمستشارين القانونيين للحكومة العسكرية في الضفة الغربية ورئيس شعبة تحقيقات الشرطة . ودرست اللجنة ٧٠ شكوى من العرب تتعلق بالافعال الاجرامية المنسوبة الى المستوطنين اليهود خلال فترة سنة بدايتها من شهر ايار/مايو ١٩٨١ . ولم يسفر ثلاثة وخمسون تحقيقا من التحقيقات التي أجريت في هذه الشكاوي عن أي دعوى قضائية . وحفظت الشكاوي بسبب عدم امكانية اقتفاء اثر المشكوك فيهم أو انعدام الادلة أو عدم وجود مصلحة عامة . وبالاضافة الى النظر في أداء الشرطة الاسرائيلية ، نظرت اللجنة ايضا في عدة تحقيقات اجرتها الشرطة العسكرية . ووجدت اللجنة ان عدم التنسيق بين الجهتين عاق كثيرا فعالية عملياتهما . وذكرت اللجنة انها ليست مخولة سلطة النظر في سياسة قوات الدفاع الاسرائيلية فيما يتعلق باستخدام الاسلحة النارية ، ولكن تزايد عدد السكان المحليين العرب المصابين بجروح في رؤوسهم والنصف الاعلى من أجسادهم يتطلب اعادة النظر في هذه السياسة ، كما وجدت اللجنة ايضا ان التحقيقات الداخلية التي قامت بها شرطة الحدود غير كاملة في

عدة حالات نسب فيها الى هذه الشرطة التورط في أعمال اجرامية ارتكبت ضد السكان المحليين . ولم تقدم أية معلومات عن هذه التحقيقات .

جيم - الحقوق النقابية في الاراضي المحتلة

وفيما يتعلق بالحركة النقابية في الاراضي المحتلة ، زارت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية هذه الاراضي في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٤ وابلغت عن انتهاكات مختلفة لحرية الانضمام الى الجمعيات والحقوق النقابية . وتقيد الحقوق النقابية بعدة طرق مختلفة منها ، على سبيل المثال ، تفتيش السلطات العسكرية الاسرائيلية لمباني النقابات والاستيلاء على الوثائق والسجلات النقابية ، واغلاق مقار النقابات ، واستحالة الحصول على المساعدة أو الوثائق من أي نوع من المصادر الخارجية . ومما يعيق الانشطة الطبيعية للنقابات اصرار السلطات الاسرائيلية على رفض تسجيل أية نقابات جديدة وكذلك الاعمال القمعية التي تتخذها تلك السلطات ضد الافراد من أعضاء وموظفي النقابات . ومن السمات السلبية الاخرى أن السلطات الاسرائيلية تمنع نقابات العمال العربية من النمو كميا . ووفقا لتقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٤ انه :

"لم يتغير عدد النقابات المسجلة منذ عام ١٩٨٢ ، أي ٢٨ نقابة في الضفة الغربية (لا تشمل القدس الشرقية) و ٧ نقابات في غزة"(٥٩) .

ويعتبر النشاط النقابي في غزة محدودا للغاية ، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى قلة عدد أعضاء النقابات . والنقابات السبع المذكورة أعلاه ، والمنضمة الى اتحاد نقابات عمال غزة ، مثلا ، مؤلفة من ٤٦٤ عضوا ، أي واحد في المائة من العمال المستخدمين في غزة(٦٠) .

دال - التعليم

يعتبر التعليم عنصرا أساسيا في الاحوال المعيشية لأي مجتمع لانه يوفر فرصة التحسن الذاتي ووسيلة تنفيذ هذا التحسن ويساعد أيضا على رفع مستوى المعيشة للفرد عن طريق امكانية التحرك الى الاعلى على الصعيد الوظيفي . وتلاحظ سارة غراهام براون ما يلي :

"كان التعليم من أكثر مصادر التغيير الاجتماعي دواما في المجتمع الفلسطيني سواء داخل حدود فلسطين أو خارجها . واستمرت أهمية التعليم في الاراضي المحتلة بعد الاحتلال الاسرائيلي - رغم نقص الاموال الذي يهدد نظام الدولة ونظام وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) على حد سواء في الوقت الراهن . ولا يعني ذلك ان كل من يكمل مرحلة التعليم الاعدادي أو الثانوي يتحرك بالضرورة من طبقة أو مجموعة لها وضع معين الى أخرى أعلى . ففي حالات كثيرة يضيع التعليم سدى أو يحبط لعدم وجود فرص العمل . ولكن احتمال التحرك الاجتماعي موجود للذين يحصلون على مساعدة وتشجيع من ذويهم والقادرين على السفر الى الخارج للعمل"(٦١) .

ونظام التعليم واحد في جميع الاراضي المحتلة بوجه عام ، ابتداء من رياض الاطفال بالنسبة للاطفال الذين يقل عمرهم عن ست سنوات ، تليها المدرسة الابتدائية أو الاولية للاطفال من سن ٦ سنوات الى ١٢ سنة ، وتعقبها المدرسة الاعدادية ومدتها ثلاث سنوات في الاحوال الطبيعية . وتشكل المدرسة الابتدائية والاعدادية المرحلة الالزامية من التعليم وتليها مؤسسات التعليم الثانوي والمهني واعداد المعلمين ومؤسسات التدريب ومؤسسات التعليم العالي .

ولاتزال المناهج الدراسية هي نفسها التي كانت تطبق وقت الاحتلال ، وهي المناهج الاردنية في الضفة الغربية والمناهج المصرية في قطاع غزة . أما القدس الشرقية ، فنظام التعليم والمناهج التعليمية الاسرائيلية هي المتبعة في تعليم التلاميذ الفلسطينيين ، بصورة عامة .

ويحدث تدخل اسرائيلي مستمر في تسيير المدارس والمؤسسات التعليمية الاخرى في الاراضي المحتلة . ويظهر ذلك بوضوح بعدة أشكال . مثلا تبذل محاولات لتنقيح المنهاج لتضمينه التغييرات التي حدثت في الثقافة العربية والمجتمع العربي . فالكتب المعدة باستخدامها في الفصول تقوم سلطات الاحتلال بتمحيصها بدقة . وتؤدي هذه التنقيحات الى تشويه الحقائق المتعلقة بفهم الطلاب لتراثهم الاجتماعي والثقافي وادراكهم لذلك التراث . وأهم الكتب المستهدفة بهذه الممارسة كتب العلوم الانسانية . وأدت تدابير السلطات الاسرائيلية الرامية الى اغلاق المدارس ومجموعات المدارس والجامعات كل على حدة لأجل غير مسمى (أنظر المرفق ٢) الى الاخلال المستمر بنظام التعليم ، بصورة عامة ، في الأراضي المحتلة . وبالاضافة الى ذلك ، فمن المرجح ، في الاحوال الراهنة ، ان المدرسين الذين يحاولون علاج هذا القصور ويسعون الى اذكاء المشاعر الوطنية في الطلبة يتعرضون للنقل أو الفصل أو غير ذلك من التدابير العقابية بما فيها الاعتقال والاحتجاز والغرامات(٦٢) . وفي بعض الاحيان يلقى القبض على الطلاب البادئين في الاعراب عن هذه المشاعر أو يودعون السجون أو ينقلون الى مدارس أخرى .

وجدير بالذكر ، في بادىء الحديث عن نظام التعليم العالي ، والتعليم الجامعي ، ان النظام تعرض على مدى السنوات القليلة الماضية لمختلف الضغوط من قبل سلطات الاحتلال . وتوجد ثلاث جامعات في الضفة الغربية ومعهد للدراسات الدينية الاسلامية في غزة ، وكلها مدعومة من المؤسسات الخاصة والافراد ولا تتلقى مساعدة فعلية من الحكومة . ويؤكد تقرير منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٤ ما يلي :

"استمرت عمليات اغلاق المؤسسات الجامعية - لفترات طويلة أحيانا ، كما حدث في بيت لحم وبير زيت - كما استمر في حالات كثيرة اتخاذ تدابير مختلفة تعرّض للخطر الاكتمال العادي لتعليم الطلاب ، مثل عمليات التفتيش وفرض الغرامات ، وايقاف معلمي المدارس التي تغلقها السلطات دون أجر ، وفصل المعلمين والقبض عليهم ، وفصل الطلاب ومنعهم من دخول الامتحانات ، وهي تدابير أشارت اليها كثير من البلاغات

الواردة الى البعثة ، كما وردت تقارير عن حالات طبق فيها القانون العسكري رقم ٨٥٤ الذي يخوّل السلطات حق الرقابة ولاسيما في مجال تعيين المعلمين ، والى تهديدات بالطرد وجهت الى المعلمين غير المقيمين في الاراضي المحتلة الذين يرفضون التوقيع على اقرار بعدم تأييدهم لمنظمات معينة يحددها القانون . ويشعر الطلاب الفلسطينيون والمعلمون المعينون ، بصورة عامة ، ان حجة اتخاذ هذه الاجراءات لدواعي الامن لا أساس لها من الصحة ، بل يعتبرونها ، على عكس ذلك ، محاولة متعمدة للحد من حريتهم الاكاديمية ولتعطيل حسن سير نظام التعليم"(٦٣) .

والحادثة التي كانت لها اكبر دلالة والتي نجمت عن تطبيق الامر العسكري الاسرائيلي رقم ٨٥٤ (المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٠) المذكور ، هي القيام ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ ، بطرد ٣٨ مدرسا من اصل فلسطيني يدرسون في جامعات الضفة الغربية . ووجهت اليهم تهمة رفض التوقيع ، كمسالة مبدأ ، على "تعهد" بعدم تأييد أي منظمة ارهابية . وكان واحد وعشرون من هؤلاء الاساتذة من جامعة النجاح . وبمقتضى الامر نفسه :

"يتعين على جميع مؤسسات التعليم العالي - سواء كانت قائمة في تاريخ الامر أم لا - أن تحصل على ترخيص من الحاكم العسكري لكي يتسنى لها أن تعمل ، وينبغي على جميع المدرسين اخذ موافقة الحاكم العسكري ومكتبه قبل أن يتمكنوا من الحصول على وظيفة في الجامعة أو الاستمرار في مثل هذه الوظيفة . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي على جميع الطلاب الاجانب ، بما فيهم الطلاب القادمين من قطاع غزة ، أن يحصلوا على تراخيص لتمكينهم من الدراسة بالجامعات"(٦٤) .

وتزداد الحالة سوءا بسبب تدخل السلطات الاسرائيلية ، بدنيا ، في حضور الطلاب الفلسطينيين في الجامعات :

../..

"واصلت قوات الأمن وسلطات الاحتلال اقامة المتاريس عند مداخل الجامعات . ودخل جنود مباني الجامعات في مناسبات شتى وفتشوا مهاجع الطلاب ، وصادروا الكتب والمجلات والملصقات . وفي مناسبات اخرى ، اعتقل بعض الطلاب واحتجزوا لفترات زمنية مختلفة" (٦٥) .

وقدمت بعثات منظمة العمل الدولية تقارير عن وضع التدريب المهني في الاراضي المحتلة سنة بعد أخرى . ووفرت أسرة منظمات الامم المتحدة ، لاسيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، المعدات والزمالات للفلسطينيين . وكانت الاونروا نشطة بصورة خاصة خلال السنوات القليلة الماضية .

وبالرغم من ادعاءات السلطات الاسرائيلية بالتوسع الجاري في برامج التدريب المهني ، لاحظت بعثة منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٤ ما يلي :

"وأثناء زيارة البعثة كان يجري اعداد دراسة تستهدف تحديد احتياجات منشآت الاراضي المحتلة لمراعاتها عند وضع مناهج الدورات المقبلة . غير انه الى جانب هذه البوادر التي تشير الى ان سلطات تبذل جهودا في مجال التدريب المهني ، فان هناك عوامل اخرى تشير الى ضرورة اعادة النظر في هيكل البرامج التدريبية بأكمله . فالواقع يبدو أن مستوى مؤهلات الايدي العاملة المحلية مازال يتيح لها أساسا فرص الوصول الى الوظائف شبه الماهرة في الاقتصاد الاسرائيلي ، ولذلك فلا ريب أن قرار اجراء الدراسة المذكورة آنفا أمر يستحق الترحيب . فقد تبينت البعثة خلال زيارتها لاحد المراكز في الضفة الغربية مثلا أن ١٠ في المائة فقط من الطلاب الذين أنهوا تدريبهم تمكنوا من الحصول على عمل في الضفة الغربية ذاتها ، أما الآخرون فقد اتجهوا ، بنسب قد تكون متساوية ،

الى اسرائيل والى البلدان العربية . وتبين في زيارة لمركز آخر في غزة ، أن نسبة المتدربين المستخدمين محليا لا تتجاوز ٣٠ في المائة . ومن ثم فان هناك ضرورة ملحة لتخطيط الموارد والاحتياجات من الايدي العاملة بما يتناسب مع مصالح تنمية الاراضي العربية المحتلة على نحو محدد . ومن ناحية أخرى ، فان مقدار زيادة اجمالي عدد المتدربين ، رغم ما حققه من تقدم ، يبدو محدودا نسبيا - ٨ في المائة بين ١٩٨١-١٩٨٣" (٦٦)

هاء - الاحوال الصحية

اعتمدت جمعية الصحة العالمية السادسة والثلاثون في ١٦ ايار/مايو ١٩٨٣ القرار ج ص ع ٣٦-٢٧ الذي طلبت فيه الى لجنة الخبراء الخاصة ، في جملة امور ،

"استكمال مهمتها فيما يتعلق بجميع الآثار المترتبة على الاحتلال وسياسات السلطات الاسرائيلية المحتلة وممارساتها المختلفة التي تنعكس سلبيا على الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين ، وان ترفع اللجنة تقريرا عن ذلك الى الدورة السابعة والثلاثين لجمعية الصحة العالمية ، آخذة بعين الاعتبار جميع أحكام هذا القرار ، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية" (٦٧)

وجرت زيارة اللجنة الى الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من ٥ الى ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وخلصت اللجنة ، عند نهاية مهمتها الى النتيجة التالية :

"لا يقتصر تقييم التقدم المحرز في مجال الصحة على مجرد ذكر عدد الوحدات أو الموظفين أو الانشطة التي تجرى ، ولكن ينبغي أن يقيم أيضا في ضوء مدى ملاءمة العلاقات القائمة ما بين المكونات المختلفة للنظام الصحي ، أي ، المكونات

../..

الوبائية والفنية والاجتماعية والاقتصادية والتشغيلية وتنطوي هذه العلاقة على مفهومين : سهولة المنال والتقبل .

"اذ يجب أن تسير أنشطة النهوض بالصحة على هدى سهولة المنال والتقبل . وفي سياق السياسات العامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الموضوعة للاراضي المحتلة (وهي السياسات التي لا ينفصل عنها القطاع الصحي) ونظرا للمشكلات والهياكل الخاصة بالمنطقة ، لا يمكن الادعاء بأن هذين الشرطين وهما سهولة المنال والتقبل قد استوفيا بالنسبة للسكان العرب"(٦٨) .

ووفقا للنتائج التي توصلت اليها اللجنة أعلاه ، أجريت بعض التحسينات في هيكل الرعاية الصحية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية وتوريد المعدات . الا انه رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، لاسيما منظمة الصحة العالمية ، والاونروا ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، واليونيسيف ، مازالت الرعاية الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير ملائمة نظرا لنقص الاموال ، واغلاق المستشفيات ، ونقص الموظفين الطبيين المؤهلين ، وشحة المعدات ، وعبء العمل الثقيل في المستشفيات الموجودة . ولم تحدث تغيرات ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية .

"ولم يؤد نظام مركزية تخطيط الخدمات الصحية الى اشتراك المجتمع المحلي في جهود الصحة العامة كما انه لم يترك أمام السلطات الطبية المحلية غير مجال صغير جدا للقيام بمبادرات . ولم تسمح ميزانية الصحة بتطورات مرغوب فيها في ميدان الخدمات الصحية . وكثيرا ما ترفض السلطات الاسرائيلية الموارد الخارجة عن الميزانية التي تقدمها المؤسسات والجمعيات غير الحكومية والخيرية أو التي يقدمها المجتمع المحلي"(٦٩) .

وفيما يتعلق بصحة أطفال المدارس في الاراضي المحتلة ، على نحو محدد بصورة أكبر ، أثبتت اللجنة أنه :

"وبالرغم من أن النظافة كانت فيما يبدو ، جيدة وكذلك حالة الاطفال الصحية ، فانه تكاد لا توجد أية خدمة صحية مدرسية للقيام بمراقبة محددة لتطور الاطفال . وبالتالي لا يوجد هناك أية مراقبة ديناميكية أو أي تقييم لنمو الاطفال"(٧٠) .

وأوضحت اللجنة أيضا انه ، لم تصدر ، في مجال حماية صحة العمال ، قواعد للطب المهني لمعالجة مسائل الصحة التي تؤثر في العمال في مجالي الزراعة والصناعة (صناعة البناء والشركات الصغيرة) .

وتؤدي معيشة الفلسطينيين في ظل الاحتلال الى اصابتهم بصدمات نفسية والى حالات اجهاد سلبية مفرطة وفي هذا الصدد ، لاحظت اللجنة ما يلي :

"ان الحالة الاقتصادية وحركة الهجرة الى الخارج والتغييرات الطارئة على أنماط الحياة وأهم من كل ذلك حالة التوتر المستمرة بين السكان ، والتي يعزوها الفلسطينيون الى الاحتلال ، تحدث جميعها آثارا سيئة على المجتمع الفلسطيني كما تتجلى في تدهور اكتمال الصحة النفسية ، وهو تدهور لا يقتصر على الافراد فحسب بل وعلى السكان كمجموعة"(٧١) .

وقد أرغم سوء الرعاية الصحية ، على نحو شامل ، في المستشفيات الرئيسية في الضفة الغربية ، الاطباء المحليين على احالة عدد متزايد من المرضى العرب الى المستشفيات في اسرائيل .

"وأقل مكان الاراضي المحتلة حظا فيما يختص بالرعاية الصحية هم اولئك الذين لم ينضموا الى نظامي التأمين الصحي - حوالي نصف السكان - لانهم غير مؤهلين للاشتراك في النظام الاجباري أو بسبب فهم منقوص للنظام أو بسبب افتقارهم الى مصدر دخل منتظم . فهم يجدون تكاليف الرعاية الطبية

../..

مرتفعة اكثر مما تطيقه مواردهم ، ويجد الكثير منهم صعوبة في الحصول على العلاج الطبي المجاني من النوع الذي اعتادوه قبل الاحتلال" (٧٢)

وتقول بعض المصادر ان ٤٠ في المائة من سكان الاراضي المحتلة لا يتمتعون بتغطية من التامين ومن ثم لا يستطيعون تسديد النفقات المرتفعة لدخول المستشفيات (١٠٠ دولار في اليوم تقريبا) وهو مبلغ ، وإن كان يعادل تكاليف المستشفيات في اسرائيل تقريبا ، فانه يظل بعيدا عن متناول قطاع كبير من السكان الفلسطينيين (٧٣)

رابعا - استنتاج

تتعرض احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة حاليا لتاثير اساسي كنتيجة مباشرة للسياسات التي يتبعها الاحتلال الاسرائيلي منذ عقدين تقريبا . فبالاضافة الى سيادة السيطرة السياسية وازالة الطابع الفلسطيني ، أسفر احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية عن عدد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى .

ان الاقتصاد والهياكل الاساسية في الضفة الغربية وغزة قد ربطا باسرائيل وجعلا في خدمتها . واستدعت سياسة الاستيطان مصادرة الاراضي الفلسطينية ، وضم القدس ، وتوطين السكان اليهود هناك . وأدى الاستنزاف المنظم لموارد الضفة الغربية من المياه واستخدامها لسد حاجات المستوطنين اليهود الى جفاف شديد والى ارغام المزارعين الفلسطينيين على التخلي عن ديارهم المعهودة . وتصف جانيت ابو لغد النتائج الديمغرافية للاحتلال على النحو التالي :

"يمكننا ان نلخص النتائج الديمغرافية للاحتلال كما يلي :

(١) طرد السكان على نطاق واسع يكفي لتثبيت عددهم رغم نسبة الزيادة الطبيعية التي تبلغ ٣,٥ في المائة سنويا ،

(٢) تشويه الخصائص السكانية العادية لباقي السكان بسبب عامل الانتقاء في عمليات الطرد والنزوح ؛

(٣) تحول السكان الباقين من مجتمع متنوع مستقل من الفلاحين ورجال الاعمال والمهنيين الى جيش من العاملين الكادحين والاحتياطيين المعتمدين على رحمة المصالح السياسية والاقتصادية الاسرائيلية .

"وكانت هذه التغيرات في السمات الديمغرافية للأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ حصيلة سياسات منسقة اتبعها المحتل . فقد وضعت هذه السياسات قصدا لتحقق غرضين معا هما : 'احتواء' حجم السكان بحيث يمكن السيطرة عليهم و 'تقليل' قدرتهم على مقاومة التحكم"(٧٤) .

وقد تناول عدد من هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مختلف جوانب مسألة أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة طيلة أكثر من عقد من الزمن . ففي ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٠/٣١ المعنون "ظروف معيشة الشعب الفلسطيني" (انظر المرفق الثالث) ، وذلك عملا بقرار سبق اعتماده هو القرار رقم ٣ لمؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي عقد في فانكوفر من ٣١ أيار/مايو الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣٦ (د-٦١) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ بشأن الموضوع نفسه .

وكان القرار ١١٠/٣١ هو أول قرار ذكرت فيه الجمعية العامة انها :

"١- ترجو من الامين العام أن يقوم بالتعاون مع هيئات الامم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة المعنية باعداد تقرير عن ظروف حياة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين" ؛

وكان برنامج الامم المتحدة للبيئة قد أعد أول تقرير عن هذا الموضوع وقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين . وظلت المسألة منذ ذلك الحين موضع اهتمام بالغ من الجمعية العامة .

وجدير بالملاحظة أن اسرائيل ظلت طيلة هذه السنوات كلها تصوت ضد اعتماد أي قرار في هذا الموضوع .

ورغم رفض اسرائيل أن تتعاون مع الخبير الاستشاري الذي عينه الامين العام لوضع التقرير ، وموقفها السلبي خلال التصويت على المسألة السالفة الذكر ، ظلت مسألة أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بندا اجتماعيا واقتصاديا هاما في جداول أعمال الجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، كان القرار ١٦٩/٣٩ موضع تأييد قوي من الاغلبية الساحقة من الدول أعضاء الامم المتحدة خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وجاء فيه أن الجمعية :

"وقد جزعت جزعا شديدا لاستمرار سياسات الاستيطان الاسرائيلية التي أعلن أنها لاغية وباطلة وأنها عقبة رئيسية أمام السلم ،

"واذ تدرك الحاجة الى استقصاء طرق ووسائل وقف التدهور في اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة ،

"١- تحيط علما مع القلق بتقرير الامين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ؛

"٢- تحيط علما أيضا بالبيان الذي أدلى به ، المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ؛

"٣- ترفض الخطط والاجراءات الاسرائيلية الرامية الى تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة ،

ولاسيما الزيادة والتوسع في المستوطنات الاسرائيلية ، وغير ذلك من الخطط والاجراءات التي تخلق أوضاعا تؤدي الى تشريد الفلسطينيين وخروجهم من الاراضي الفلسطينية المحتلة ؛

"٤- تعرب عن جزعها ازاء تدهور أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ نتيجة للاحتلال الاسرائيلي ؛

"٥- تؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي يتنافى مع المتطلبات الاساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ؛" .

الحواشي

(١) وثيقة الامم المتحدة A/40/470-S/17332 ، ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، الصفحة ٣ - ٤ .

(٢) تقرير الامين العام ، "احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" . وثيقة الامم المتحدة A/37/238 ، (١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢) الصفحة ٦ ، الفقرة ١٨ .

(٣) Meron Benvenisti, "The West Bank & Gaza Data Base Project: Pilot Study Report" presented to the American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C. 1982 (unpublished), p. 55 .

(٤) بنفنستي ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢ .

(٥) Raja Shehadeh, "The West Bank and the rule of law", The International Commission of Jurists and Law in the Service of Man, Geneva, 1980, pp. 59-62 .

(٦) وثيقة الامم المتحدة A/39/233 ، ص ١٢ ، الفقرة ٢٥ .

(٧) رد تلقته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة من حكومة الاردن (وثيقة الامم المتحدة A/8089 ، المرفق الخامس ، الصفحتان ٤ و ٧) . انظر ايضا المرفقان الاول والثاني .

الحواشي (تابع)

(٨) ييجال آلون ، "Israel: The case for defensible borders" مجلة Foreign Affairs ، المجلد ٥٥ ، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦) ، الصفحات ٣٨-٥٣ . انظر أيضا بيان السيد ريموند تانتر ، استاذ العلوم السياسية بجامعة متشيغان خلال شهادته أمام اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية ولأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة مجلس النواب المعنية بالعلاقات الدولية ، الكونغرس الخامس والتسعون ، الدورة الأولى ، ١٣ و ٢١ أيلول/سبتمبر و ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ (واشنطن العاصمة ، ادارة المطابع الحكومية ، ١٩٧٨) الصفحة ٥٥ .

(٩) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، وثيقة الأمم المتحدة ، A/8389 (٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١) ، الصفحات ٢٧ - ٣٣ .

(١٠) جيروزاليم بوست ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٣ .

(١١) انظر بيان آرئيل شارون (جيروزاليم بوست ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧) وبيان السيد فايسمان (هآرتس ، ١٣ أيار/مايو ١٩٧٨) .

(١٢) قرار حكومة اسرائيل بالسماح لجماعة غوش امونيم باقامة مستوطنات في معسكرات الجيش ورد في صحيفة جيروزاليم بوست يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وصحيفة القدس يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(١٣) وثيقة الأمم المتحدة A/39/233 ، الصفحة ١١ والفقرة ٢١ .

الحواشي (تابع)

(١٤) Meron Benvenisti, "The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies" (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 114

(١٥) Uri Davis, Antonio E.L.Maks and John Richardson, "Israel's water Policies", Journal of Palestine Studies, No. 34, (winter 1980), pp. 18-20

(١٦) A. Shapira, "Water specialists warn that autonomy in the West Bank will expose Israel to the danger of loss of water reserves", Al Hamishmar, 25 June 1978

(١٧) ب. ج. مادلر وأبو كشك ، "فلسطين : خيارات التنمية المطروحة" ، وثيقة الاونكتاد ID/B/960 (١٠ أيار/مايو ١٩٨٢) ، الصفحة ١٧ ، الفقرة ٤٦ .

(١٨) Elisha Efrat, "Pattern of Jewish and Arab settlements in Judes and Samaria", "Judea, Samaria,and Gaza: Views on the Present and Future", Daniel Elazar, ed., (Washington, D.C., American Institute for Public Policy Research, 1982), p. 22

(١٩) شوكت محمود ، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" ، (عمان ، وزارة شؤون الارض المحتلة ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢) ، الصفحة ٢٠ .

(٢٠) Meron Benvenisti, "The West Bank and Gaza, Data Base Project" (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982), p. 23

../..

الحواشي (تابع)

(٣١) "Economic activity and access to national resources : legal restrictions on access to land and water in Israel". ICQP/RM/6 (7 April 1983). Paper prepared for the International Conference on the Question of Palestine, p. 19

(٣٢) المجموعة الاحصائية لاسرائيل لعام ١٩٨٤ (القدس ، المكتب المركزي للاحصاء ، ١٩٨٤) ، الصفحة ٧٤٢ ، الجدول ١/٢٧ .

(٣٣) وثيقة الامم المتحدة A/37/238 ، الصفحة ١٥ ، الفقرة ٢٤ .

(٣٤) م. و. خوجا و ب. ج. سادلر "استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة" ، وثيقة الاونكتاد TD/B/870 (٢٦ آب/اغسطس ١٩٨١) ، الصفحة ٥٥ ، الفقرة ٩٤ .

(٣٥) وثيقة الامم المتحدة A/39/233 ، الصفحة ٤١ ، الفقرة ٧٩ .

(٣٦) وثيقة الامم المتحدة A/39/238 ، الصفحة ٢٢ ، الفقرة ٤٣ .

(٣٧) نجوى مكحول ، "التغيرات في هيكل العمل العربي في اسرائيل" ، Najwa Makhoul, "Changes in the employment structure of Arabs in Israel", Journal of Palestine Studies, vol.XI, No.3, issue 43 (spring 1982) pp. 77-102

(٣٨) منظمة العمل الدولية ، تقرير المدير العام ، التذييلات ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السابعة عشرة ، ١٩٨٤ ، الصفحة ٢٦ ، الفقرة ٣٢ .

الحواشي (تابع)

(٢٩) Meron Benvenisti, "The West Bank and Gaza, Data Base Project", p. 17.

(٣٠) المرجع نفسه .

(٣١) المرجع نفسه ، الصفحة ١٨ .

(٣٢) المرجع نفسه ، الصفحة ١٧ .

(٣٣) مكحول ، المرجع السابق ، الصفحة ٨٤ .

(٣٤) وثيقة الأمم المتحدة A/37/238 ، الصفحة ٢٢ ، الفقرة ٥١ .

(٣٥) ادوارد و. سعيد وابراهيم أبو لغد وجانيت ل. أبو لغد ومحمد الحلاج وايليا زريق ، "صورة للشعب الفلسطيني" . Edward W. Said, Ibrahim Abu-Lughod, Janet L. Abu-Lughod, Muhammad Hallaj and Elia Zureik, "A Profile of the Palestinian People". Published by Palestine Human Rights Campaign for distribution to the praticipants of the International Conference on the Question of Palestine, Geneva, August 27-9 September 1983, p. 21.

(٣٦) تقرير منظمة العمل الدولية ، تقرير الأمين العام ، التذييلات ، ١٩٨٤ ، الصفحتان ٢٨ و ٢٩ ، الفقرة ٢٥ .

(٣٧) "أثر الاحتلال الاسرائيلي في الاقتصاد الوطني الفلسطيني" . دراسة أعدتها منظمة التحرير الفلسطينية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/اغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، الصفحتان ١٢ و ١٣ .

الحواشي (تابع)

(٣٨) Meron Benvenisti, "The West Bank and Gaza, Data Base Project", p. 14

(٣٩) خوجا وسادلر ، المرجع السابق ، الصفحة ٤٥ ، الفقرة ٧٧ .

(٤٠) سادلر وكشك ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٨ ، الفقرة ٧٤ .

(٤١) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٨ ، الفقرة ٧٣ .

(٤٢) Meron Benvenisti, "The West Bank and Gaza, Data Base Project", pp. 15-16

(٤٣) المرجع نفسه ، الصفحة ١٧ .

(٤٤) المرجع نفسه ، الصفحة ١٨ .

(٤٥) المجموعة الاحصائية لاسرائيل لعام ١٩٨٤ ، الصفحة ٧٥١ ، الجدول ١٠/٢٧ .

(٤٦) تقرير الامين العام عن "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، وثيقة الامم المتحدة A/38/278-E/1983/77 ، (٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣) ، الصفحتان ٥٠-٥١ ، الفقرة ٩٧ .

(٤٧) سادلر وكشك ، المرجع السابق ، الصفحة ٤٥ ، الفقرة ٧٧ .

(٤٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٠ .

../..

الحواشي (تابع)

(٤٩) انطوان س. منصور ، "ازدواجية نقدية : حالة الضفة الغربية تحت الاحتلال" Antoine S. Mansour, "Monetary dualism: the case of the West Bank under occupation", Journal of Palestine Studies, vol. XI, No. 3, Issue 43, (spring 1982), p. 116 .

(٥٠) وثيقة الامم المتحده A/38/278 ، الصفحة ٥١ ، الفقرة ٩٨ .

(٥١) المرجع نفسه .

(٥٢) وثيقة الامم المتحدة A/37/238 ، الصفحة ٣٦ ، الفقرة ٦٧ .

(٥٣) وثيقة الامم المتحدة A/38/278 ، الصفحة ٥٣ ، الفقرة ١٠١ .

(٥٤) وثيقة الامم المتحدة A/39/233 ، الصفحة ٥٦ ، الفقرة ١٠٩ .

(٥٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٦ ، الفقرة ١١٠ .

(٥٦) المرجع نفسه ، الصفحتان ٥٧ و ٥٨ ، الفقرة ١١٤ .

(٥٧) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٥ .

(٥٨) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٦ .

(٥٩) تقرير منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٤ ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٢ ، الفقرة ٢٢ .

../..

الحواشي (تابع)

(٦٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٣ ، الفقرة ٣٤ .

(٦١) سارا غراهام - براون ، "اثر الاحتلال في الهيكل الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني" ، "احتلال اسرائيل لفلسطين" ، ناصر ه . عروري ، محررا (بلمونت ، ماساتشوسيتس ، رابطة الخريجين العرب الامريكيين (AAUG) ، ١٩٨٣) .

(٦٢) وثيقة الامم المتحدة A/38/278 ، الصفحة ٥٦ ، الفقرة ١١٥ .

(٦٣) منظمة العمل الدولية ، تقرير الامين العام ، التذييلات ١٩٨٤ ، الصفحة ٢١ ، الفقرة ٢٨ .

(٦٤) وثيقة الامم المتحدة A/37/238 ، الصفحة ٤٥ ، الفقرة ٨٨ .

(٦٥) وثيقة الامم المتحدة A/38/278 ، الصفحة ٥٧ ، الفقرة ١١٧ .

(٦٦) منظمة العمل الدولية ، تقرير الامين العام ، التذييلات ١٩٨٤ ، الصفحة ٣٠ ، الفقرة ٣٧ .

(٦٧) منظمة الصحة العالمية ، "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ومنها فلسطين" ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة التي شكلت لدراسة الاحوال الصحية لسكان المناطق المحتلة ، A/37/13 (٧ ايار/مايو ١٩٨٤) الصفحة ٣ .

الحواشي (تابع)

(٦٨) منظمة الصحة العالمية ، "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ومنها القدس" ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة التي شكلت لدراسة الاحوال الصحية لسكان المناطق المحتلة ، A/36/14 (٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢) الصفحة ١٧ .

(٦٩) وثيقة الامم المتحدة A/37/238 ، الصفحة ٤٢ ، الفقرة ٨٠ .

(٧٠) وثيقة منظمة الصحة العالمية A/37/13 ، الصفحة ٨ ، الفقرة ٣-٣-٣ .

(٧١) المرجع نفسه ، الفقرة ٣-٣-٥ .

(٧٢) وثيقة الامم المتحدة A/37/238 ، الصفحة ٤٠ ، الفقرة ٧٨ .

(٧٣) منظمة العمل الدولية ، تقرير المدير العام ، التذييلات ١٩٨٤ ، الصفحة ٢٤ ، الفقرة ٣٨ .

(٧٤) جانيت ل. أبو لغد ، "النتائج السكانية للاحتلال" ، "احتلال اسرائيل لفلسطين" ، ناصر ه. عروري ، محررا (بلمونت ، ماساتشوسيتس ، رابطة الخريجين الامريكيين العرب (AAUG) ، ١٩٨٢) الصفحة ٢٥٥ .

المرفق الاول

خطط المياه الاقليمية لوادى الاردن

	الخطة الرئيسية		الخطة العربية		خطة القطن*	
	المياه+	المساحة++	المياه	المساحة	المياه	المساحة
الاردن	٧٧٤	٤٩٠	٨٦١	٤٩٠	٥٧٥	٤٣٠
لبنان	—	—	٣٥	٣٥	٤٥٠ر٧	٣٥٠
سوريا	٤٥	٣٠	١٣٢	١١٩	٣٠	٣٠
اسرائيل	٣٩٤	٤٢٠	٢٠٠	٢٣٤	١ ٢٩٠	١ ٧٩٠
المجموع	١ ٢١٣	٩٤٠	١ ٢٢٨	٨٧٨	٢ ٣٤٥ر٧	٢ ٦٠٠

\+ مليون متر مكعب

++ بآلاف الدونمات

* تشمل خطة القطن مياه نهر الليطاني وكذلك مياه نهرى الاردن واليرموك.

(نظرت عن بيرهر، صفحة ٢٠٤٤.

المصدر: The Link, published by Americans for Middle East Understanding, Inc., vol. 17, No. 4 (November 1984).

../..

المرفق الثاني

قائمة بالمؤسسات التعليمية التي اغلقت في الفترة من شباط/فبراير ١٩٨٣ و ١٩٨٤

بيان تعدت به وزارة شؤون الاراضي المحتلة بالاردن الى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة في ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٤

المؤسسات	المنطقة	تاريخ الاغلاق	تاريخ اعادة الفتح
جميع المدارس في الضفة الغربية		٢٩ آذار/مارس ١٩٨٣	٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣
جامعة النجاح	نابلس	٣ آذار/مارس ١٩٨٣ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣
مدرسة معزوز المصري الثانوية	نابلس	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣	٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة قدري طوقان الثانوية	نابلس	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣
المدرسة الصناعية بنابلس	نابلس	١ آذار/مارس ١٩٨٣	١ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة الملك طلال بنابلس	نابلس	٤ أيار/مايو ١٩٨٣	٢٨ أيار/مايو ١٩٨٣
جميع مدارس جنين		٢٧ آذار/مارس ١٩٨٣	١ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة عنبتا الثانوية للبنين	طولكرم	٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٨ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة عنبتا الثانوية للبنات	طولكرم	٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٨ أيار/مايو ١٩٨٣
جامعة بير زيت	بير زيت	٢ آب/اغسطس ١٩٨٣	٢ أيار/مايو ١٩٨٣
معهد مدرسي الاونروا	رام الله	١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣
كليات الطب والكليات شبه الطبية العربية	رام الله	٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٩ أيار/مايو ١٩٨٣

(يتبع)

الملحق الثاني (تابع)

المؤسسات	المنطقة	تاريخ الاغلاق	تاريخ اعادة الفتح
مدرسة رام الله الثانوية للبنين	رام الله	٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٣ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣
مدرسة رام الله الثانوية للبنات	رام الله	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	حتى اشعار آخر
جميع مدارس الحكومة في البيرة	رام الله	٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٤ أيار/مايو ١٩٨٣
المدرسة الهاشمية في البيرة	رام الله	١٦ أيار/مايو ١٩٨٣	٢٨ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة البيرة الثانوية للبنات	رام الله	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	حتى اشعار اخر
جامعة بيت لحم	بيت لحم	٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣
جميع المدارس في بيت ساحور	بيت لحم	١٠ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
جميع المدارس في مخيم الدهيشة للاجئين	بيت لحم	١٠ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة بيت ساحور الابتدائية	بيت لحم	١٧ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة الدهيشة المتوسطة للبنين	بيت لحم	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣	٢٨ آذار/مارس ١٩٨٣
معهد دار المعلمين	القدس	١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣	١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣
مدرسة مخيم شعفاط للاجئين	القدس	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣

(يتبع)

السنة الثانية (تابع)

المؤسسات	المنطقة	تاريخ الاغلاق	تاريخ اعادة الفتح
مدرسة فلندية الاعدادية والمتوسطة للبنات	القدس	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤
مدرسة خولة بنت الأزور المتوسطة للبنات	القدس	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	حتى اشعار اخر
جامعة الخليل	الخليل	١٠ آذار/مارس ١٩٨٢	٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢
المعهد السياسي في الخليل	الخليل	١٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٣	٢٥ أيار/مايو ١٩٨٢ ٢ آب/اغسطس ١٩٨٢
مدرسة حلحول الثانوية للبنات	الخليل	٢ آذار/مارس ١٩٨٢	٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢
مدرسة بطا للبنين	الخليل	٢ آذار/مارس ١٩٨٢	٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢
جميع المدارس في بطا وبيت امرّ		٢٩ آذار/مارس ١٩٨٢	٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢
مدرسة سعير الثانوية للبنين	الخليل	١٢ أيار/مايو ١٩٨٢	٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢
مدرسة سعير الثانوية للبنات	الخليل	١٢ أيار/مايو ١٩٨٢	٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢
مدرسة طارق بن زياد	الخليل	٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

٠٠/٠٠

المرفق الثالث

قرار الجمعية العامة ١١٠/٣١
"ظروف حياة الشعب الفلسطيني"

"إن الجمعية العامة ،

"اذ تشير الى اعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية ، ١٩٧٦ ، والتوصيات بشأن التدابير القومية ، التي اعتمدها الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الذي عقد في فانكوفر في الفترة الممتدة من ٣١ أيار/مايو الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ،

"واذ تشير أيضا الى قرار المؤتمر المتعلق بظروف حياة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣٦ (د-٦١) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ ،

"واذ تشير كذلك الى التوصيات المعتمدة في المؤتمر التحضيري الاقليمي لآسيا والمحيط الهادىء ، الذي عقد في طهران في الفترة الممتدة من ١٤ الى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ،

"١- ترجو من الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع هيئات الامم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة المعنية ، باعداد تقرير عن ظروف حياة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ؛

"٢ - وترجو من الامين العام ، لدى اعداده للتقرير المذكور أعلاه ، أن يتشاور ويتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ؛

"٣- وتحث جميع الدول على التعاون مع الامين العام في هذا الامر ."

الجلسة العامة ١٠١
١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦

- - - - -